TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1996/21
16 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز
وحماية الأقليات
الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٤ من جدول الأعمال

التمييز ضد الشعوب الأصلية

تقرير الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين
عن دورته الرابعة عشرة

(جنيف، ٢٩ تموز/يوليه - ٤ آب/أغسطس ١٩٩٦)

الرئيسة - المقررة: السيدة إيريكا - ايرين أ. دايس

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ١٦	٣
أولاً - المناقشة العامة	١٨ - ٢٥	٨
ثانياً - تطور المعايير المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية	٢٦ - ٤٥	١٠

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
ثالثاً -	استعراض التطورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين	٤٦ - ١٠٨	١٤
	ألف- عام	٤٦ - ٧٦	١٤
	باء - الصحة	٧٧ - ١٠٨	٢٠
رابعاً -	النظر في المحفل الدائم للسكان الأصليين	١٠٩ - ١٢١	٢٨
خامساً -	العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم	١٢٢ - ١٣٦	٣١
سادساً-	دراسة المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين	١٣٧ - ١٤٥	٣٣
سابعاً-	مسائل أخرى	١٤٦ - ١٥٠	٣٤
	ألف- اجتماعات وحلقات دراسية	١٤٦ - ١٤٩	٣٤
	باء - صندوق التبرعات للسكان الأصليين	١٥٠	٣٥
ثامناً -	الاستنتاجات والتوصيات	١٥١ - ١٧٩	٣٥
	ألف- وضع المعايير	١٥١ - ١٥٥	٣٥
	باء - استعراض التطورات	١٥٦ - ١٦٣	٣٦
	جيم - المحفل الدائم	١٦٤ - ١٦٦	٣٧
	دال - العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم	١٦٧ - ١٧٢	٣٧
	هاء - دراسة المعاهدات	١٧٣ - ١٧٥	٣٨
	واو - الاجتماعات والمؤتمرات والمسائل الأخرى ..	١٧٦ - ١٧٩	٣٨

مقدمة

الولاية

١- اقترحت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في قرارها ٢ (د - ٣٤)، المؤرخ في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، إنشاء الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، وأيدت ذلك لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٩١/١٩٨٢ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٣، وأذن في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٤/١٩٨٢ المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٨٢، وأذن المجلس في ذلك القرار للجنة الفرعية بأن تشكّل كل سنة فريقا عاملا يجتمع بقصد:

(أ) استعراض التطورات التي تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، بما في ذلك المعلومات التي يطلبها الأمين العام سنويا من الحكومات، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري، ولا سيما منظمات الشعوب الأصلية، وذلك لتحليل هذه المواد وتقديم ما يخلص إليه من استنتاجات إلى اللجنة الفرعية، مع مراعاة التقرير النهائي للمقرر الخاص للجنة الفرعية السيد خوسيه ر. مارتينيز كوبو بعنوان "دراسة مشكلة التمييز ضد السكان الأصليين" (E/CN.4/Sub.2/1986/7 وAdd.1-4)؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص لتطور المعايير التي تتعلق بحقوق السكان الأصليين، مع مراعاة أوجه الشبه والاختلاف في أوضاع السكان الأصليين وتطلعاتهم في جميع أنحاء العالم.

٢- وبالإضافة إلى استعراض التطورات وتطور المعايير الدولية، وهما بندان مستقلان على جدول أعمال الفريق العامل، نظر الفريق على مر السنوات في عدد من القضايا الأخرى المتعلقة بحقوق السكان الأصليين. ورحبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٤٠/١٩٩٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ باقتراح الفريق العامل أن يبرز في دورته الرابعة عشرة مسألة السكان الأصليين والصحة كبند فرعي من البند المتعلق باستعراض التطورات. وفي القرار نفسه طلبت اللجنة إجراء مناقشة لمفهوم السكان الأصليين خلال الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل، كما دعت الفريق العامل إلى أن يدرج ضمن عمله في المستقبل استعراض الأنشطة الدولية المنفذة خلال العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم وأن يتلقى المعلومات من الحكومات بشأن تنفيذ أهداف العقد كل في بلدها، وفق الفقرة ١٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٧/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ثم إن لجنة حقوق الإنسان طلبت في قرارها ٤١/١٩٩٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى الفريق العامل أن يواصل إيلاء أولوية للنظر في إمكانية إنشاء محفل دائم للشعوب الأصلية وأن يقدم آراءه ومقترحاته الأخرى من خلال اللجنة الفرعية إلى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين. وأخيراً طلبت اللجنة في المقرر ١٠٩/١٩٩٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى المقرر الخاص المعني بدراسة المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين، السيد ميغيل الفونسو مارتينيز، أن يقدم تقريرا ثالثا إلى الفريق العامل في دورته الرابعة عشرة. وأدرجت هذه المسائل جميعها في جدول الأعمال المؤقت الذي أعدته الأمانة.

المشاركة في الدورة

٣- قررت اللجنة الفرعية في مقررها ١١٩/١٩٩٥ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، أن يكون تشكيل الفريق العامل في دورتها الرابعة عشرة على النحو التالي: السيد ميغيل الفونسو مارتينيز، السيد فولوديمير بوتكيفيتش، السيدة إيريكا - إيرين أ. دايس، السيد الحاج غيسه، السيد ريبوت هاتانو.

٤- وحضر الدورة السيد الفونسو مارتينيز، والسيد بوتكيفيتش، والسيدة دايس، والسيد غيسه والسيد هاتانو.

٥- وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة بمراقبين: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، الأرجنتين، استراليا، استونيا، اكوادور، اوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرازيل، بنغلاديش، بوليفيا، بيرو، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب افريقيا، الدانمرك، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، السويد، شيلي، الصين، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ماليزيا، المكسيك، ميانمار، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٦- ومن الدول غير الأعضاء كانت الدولتان التاليتان ممثلتين بمراقبين: سويسرا، الكرسي الرسولي.

٧- وكانت الهيئات والوكالات المتخصصة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة أيضا بمراقبين: برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعثة الأمم المتحدة للتحقق من إعمال حقوق الإنسان في غواتيمالا، مكتب العمل الدولي، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي.

٨- وكان المنظمتان التاليتان، الإقليمية والحكومية الدولية، ممثلتين بمراقبين: البرلمان الأوروبي، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٩- وكانت المؤسسة الوطنية التالية ممثلة أيضا بمراقب: حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (استراليا).

١٠- وكانت المنظمات غير الحكومية للسكان الأصليين ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية ممثلة أيضا بمراقبين:

(أ) منظمات الشعوب الأصلية

لجنة السكان الأصليين والجزريين في مضيق توريس، المجلس الأعلى لقبائل الكري (كويبك)، المركز الهندي لموارد القانون، الاتحاد العالمي للسكان الأصليين، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود، المنظمة الدولية لتنمية الموارد المحلية، مؤتمر إنويت سيركومبولر، الأمانة الوطنية للخدمات القانونية للسكان الأصليين وسكان الجزر، المجلس السامي والمجلس العالمي للشعوب الأصلية.

(ب) منظمات أخرى

ذات المركز الاستشاري العام

الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، المؤتمر العالمي للدين والسلم، الصندوق العالمي للطبيعة الدولية.

ذات المركز الاستشاري الخاص

اللجنة الافريقية لمناصري الصحة وحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، المنظمة الدولية لمكافحة الرق، الطائفة البهائية الدولية، لجنة الكنائس المعنية بالشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، المدافعون عن حقوق الإنسان، المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، الفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين، فريق حقوق الأقليات، الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين، أوكسفام، جمعية الشعوب المهددة بالانقراض، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، التحالف العالمي للرابطات المسيحية للشباب، الاتحاد المسيحي العالمي للطلاب، التآزر الجامعي العالمي.

القائمة

شبكة الإعلام والعمل من أجل الطعام أولا، الرابطة الدولية للمربين من أجل السلام العالمي، الحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية.

١١- وكانت منظمات وأمم الشعوب الأصلية التالية، وكذلك منظمات وجماعات أخرى ممثلة في الدورة، وقدمت إلى الفريق العامل معلومات بموافقته:

١٢- وبالإضافة إلى المشتركين المذكورين أعلاه، حضر الاجتماع ٢٤ من العلماء والخبراء في حقوق الإنسان ومراقبون. وحضر الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل أكثر من ٧٢١ شخصاً.

الوثائق

١٣- أُعدت الوثائق التالية الرابعة عشرة للفريق العامل:

جدول الأعمال المؤقت (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/1)؛

شروح جدول الأعمال المؤقت (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/1/Add.1)؛

جدول الأعمال (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/1/Rev.)؛

ورقة عمل من إعداج الرئيسة - المقررة السيد إيريكا - إيرين أ. دايس بشأن مفهوم "السكان الأصليين" (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/2 وAdd.1)؛

مذكرة من إعداد الأمانة بشأن الصحة والشعوب الأصلية (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/3)؛

المعلومات الواردة من المنظمات المعنية بالشعوب الأصلية (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/3/Add.1-5)؛

العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم: أنشطة مركز حقوق الإنسان، تموز/يوليه ١٩٩٥ - حزيران/يونيه ١٩٩٦ (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/4)؛

النظر في إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين، مذكرة من إعداد الأمانة (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/5)؛

تجميع مقتطفات من الإعلانات وبرامج العمل المتعلقة بالسكان الأصليين من مؤتمرات الأمم المتحدة رفيعة المستوى (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/5/Add.1)؛

استنتاجات وتوصيات اجتماعات خبراء الأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بالسكان الأصليين (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/5/Add.2)؛

المعلومات الواردة من منظمات الشعوب الأصلية (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/5/Add.4)؛

تقرير حلقة الخبراء بشأن الخبرة العملية المتعلقة بحقوق ومطالبات السكان الأصليين بالأراضي، وايتهورس، كندا، ٢٤ - ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/6)؛

تقرير حلقة الخبراء بشأن الخبرة العملية المتعلقة بحقوق ومطالبات السكان الأصليين بالأراضي، وايتهورس، كندا، ٢٤ - ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، ورقات معلومات أساسية (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/6/Add.1)؛

الصندوق الطوعي للسكان الأصليين: مذكرة من إعداد الأمانة (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/7)؛

استعراض التطورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية: المعلومات الواردة من منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/8)؛

مقتطفات من جدول أعمال الموئل، خطة العمل العالمية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن المستوطنات البشرية (اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦) (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/CRP.1)؛

دليـــل موجز لقضايا الملكيـــة البيئية والفكريـــة، المتعلقة بالشعوب الأصليـــة (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/CRP.2)؛

قائمة بالمنظمات، من إعداد الأمانة (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/CRP.3)؛

١٤- وتمت إتاحة وثائق الخلفية التالية للفريق العامل:

مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية على نحو ما اتفق عليه أعضاء الفريق العامل في دورته الحادية عشرة (E/CN.4/1994/2/Add.1)؛

قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/٣٨ بشأن إنشاء فريق عامل لوضع مشروع إعلان وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٤٩/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/٣٩ بشأن العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛

قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/٤٠ بشأن تقرير الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والتابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية حقوق الأقليات؛

قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/٤١ بشأن إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة؛

قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/٦٣ بشأن حماية تراث السكان الأصليين؛

تقرير الفريق العامل المعنـــي بالسكـــان الأصليين عن دورتـــه الثالثـــة عشـــرة (E/CN.4/Sub.2/1995/24)؛

التقرير النهائي المقدم من المقررة الخاصة، السيدة إيريكا - إيران أ. دايس عن حماية تراث الشعوب الأصلية (E/CN.4/Sub.2/1995/26)؛

دراسة عن المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين: التقرير المرحلي الثاني المقدم من السيد ميغيل ألفونسو مارتينيز، المقرر الخاص (E/CN.4/Sub.2/1995/27)؛

تقرير الفريق العامل المنشأ بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٥/٣٢ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/84)؛

قرار الجمعية العامة ٥٠/١٥٧ بشـأن برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛

جدول أعمال الموئل: الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية: تقرير اللجنة الأولى، إعلان اسطنبول للمستوطنات البشرية (A/CONF.165/L.6/Add.10).

تنظيم العمل

١٥- نظر الفريق العامل في جلسته الأولى، في جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/1. وبناء على اقتراح السيد ألفونسو مارتينيز عدّل البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت بتغيير عنوانه إلى "دراسة المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناء بين الدول والسكان الأصليين" وأصبح البند ٨. وترتب على هذا أن أصبح البند ٨ "النظر في إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين هو البند ٦. واعتمد جدول الأعمال المؤقت بصورته المعدلة.

١٦- وعقد الفريق العامل تسع جلسات علنية في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦. وقرر تكريس جلسته الثانية وجزء من جلسته الثالثة لأنشطة وضع المعايير، بما في ذلك مناقشة مفهوم "الشعوب الأصلية". وكرّس جزءاً من الجلسة الثالثة والجلسات الرابعة والخامسة والسادسة برمتها، وجزء من الجلسة السابعة للبند الفرعي الخاص بالصحة والشعوب الأصلية من البند الخاص باستعراض التطورات. وخلال الجزء المتبقي من الجلسة السابعة وجزء من الجلسة الثامنة عقد الفريق العامل مناقشة عامة بشأن استعراض التطورات. وخلال الجلسة الثامنة أيضا نظر الفريق العامل في إنشاء محفل دائم. وخلال الجلسة التاسعة نظر الفريق العامل في العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، ودراسة المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين، والمسائل الأخرى. وامتدت الجلسة التاسعة لثلاث ساعات. ووفقا للممارسة المتبعة التقى الفريق العامل في جلسة خاصة خلال دورته الرابعة عشرة والدورة اللاحقة للجنة الفرعية بقصد مناقشة المسائل ذات الصلة وإتمام تقريره واعتماد التوصيات الواردة فيه.

اعتماد التقرير

١٧- اعتمد تقرير الفريق العامل في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦.

أولا - المناقشة العامة

١٨- افتتح الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان ومنسق العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، السيد ابراهيم فول، الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وقدم تقريرا عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المنشأ وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٢/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ وأكد ضرورة مشاركة السكان الأصليين. كما أبلغ الفريق العامل بإنشاء فريق استشاري للصندوق الطوعي للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم وبالعمل الذي اضطلع به الفريق حتى الآن لمساعدة منسق العقد. وكان أعضاء الفريق الاستشاري على النحو التالي: أعضاء مجلس أمناء الصندوق الطوعي للسكان الأصليين، ورئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، السيدة ايريكا - ايرين أ. دايس، وممثلو ثلاث حكومات مانحة هي كندا والدانمرك واليابان، وممثل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار السيد فول إلى الاستعراض الجاري حاليا في الأمانة للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لصالح الشعوب الأصلية، من أجل تيسير مناقشة مسألة إنشاء محفل دائم للشعوب الأصلية في الأمم المتحدة. ولاحظ أن لجنة حقوق

الإنسان قررت وضع جدول أعمال مستقل لقضايا السكان الأصليين. وأشار أيضا إلى الحفل والمائدة المستديرة اللذين نظمهما مركز حقوق الإنسان في مؤتمر الموئل الثاني في إطار العقد الدولي.

١٩- وقدمت الرئيسة - المقررة، السيدة إيريكا - ايرين أ. دايس في بيانها الافتتاحي عرضا مجملا للتطورات التي حدثت في العام الماضي بالنسبة لقضايا السكان الأصليين. وذكرت أنها ترى أن القضايا الثلاث الحساسة التي يتعين أن يحلها الفريق العامل المنشأ وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٢/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ هي تقرير المصير، والتمثيل، والتعريف. وينبغي النظر في تلك القضايا الهامة والمعقدة في مرحلة لاحقة. ولهذا السبب ينبغي أن يتم النظر خلال الدورة القادمة للفريق العامل المعني بمشروع الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية في القضايا الأقل إثارة للجدل. وفيما يتعلق بتقرير المصير والتمثيل فإن مخاوف الحكومات بالنسبة لسلامة أراضيها وعزوفها، لذلك، عن منح السكان الأصليين حكما ذاتيا داخليا إنما ينبع عن قصر النظر، فالطريقة الوحيدة لأن تضمن الحكومات سلامة أراضي دولها هي تقاسم السلطة على كل المستويات عن طريق الاستيعاب والمشاركة والتوفيق. وأشارت إلى ورقة العمل التي قدمتها عن مفهوم "السكان الأصليين" (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/2) وكررت استنتاجها بأنه ليس من السهل ولا من المفيد تعريف الشعوب الأصلية نظرا لتنوعها.

٢٠- وذكّرت المشاركين بالنهج المختلف الذي اعتمده الفريق العامل هذا العام باختياره الصحة محورا لمناقشاته في إطار بند جدول الأعمال المعنون "استعراض التطورات". وأكدت أهمية القضية لبقاء الشعوب الأصلية، وأعربت عن أملها أن يتواصل التعاون الذي بدئ مع منظمة الصحة العالمية، خلال العقد الدولي وبعده. وشددت في حديثها عن العقد الدولي على ضرورة زيادة الأعمال الفعلية والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وزيادة المساهمات في الصندوق الطوعي للعقد الدولي وزيادة الالتزام السياسي من جانب الأمم المتحدة بإنشاء محفل دائم.

٢١- وفي الجلسة الخامسة رحب المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان، السيد خوسيه آيالا لاسو، بالمشاركين، وامتدح الفريق العامل للإنجازات التي حققها على مدى السنوات الماضية، ولا سيما لعمله في إعداد مشروع الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية ولإيحائه بالسنة والعقد الدوليين للسكان الأصليين في العالم. وأعرب عن امتنانه لحكومة كندا لمبادرتها باستضافة حلقة الخبراء المعنية بالخبرات العملية المتعلقة بحقوق ومطالب السكان الأصليين الخاصة بالأراضي، والتي عقدت في وايتهورس في آذار/مارس ١٩٩٦. وتحدث أيضا عن أهمية الصحة للشعوب الأصلية وأعرب عن تقديره لمنظمة الصحة العالمية لمشاركتها في الفريق العامل. وأكد المفوض السامي تأييده لاقتراح إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين. وفي الختام اعاد المفوض السامي تأكيد دعمه للفريق العامل وتمنى للأعضاء التوفيق في أعمالهم.

٢٢- وأفادت الرئيسة - المقررة في بيانها الختامي بأن عدد الحاضرين في دورة عام ١٩٩٥ كان كبيرا للغاية: ٤٤ حكومة مراقبة و١٢ من منظمات الأمم اللمتحدة والمنظمات الحكومية الدولية و٢٣٢ أمة ومنظمة ومجموعة للسكان الأصليين وشاركت منظمات غير حكومية وعدد كبير من آحاد الخبراء والعلماء.

٢٣- وكان ممثلو السكان الأصليين الذين حضروا الفريق العامل قد أرسلوا رسالة واضحة إلى الفريق العامل المعني بمسألة التعريف: واعتبروا أن التعريف "العلمي" للشعوب الأصلية أمر عسير. ووافقت السيدة دايس على رأي بعض الحكومات القائل بأن مفهوم السكان الأصليين ينبغي أن يكون عالميا ومرناً. وسيواصل الفريق

العامل مناقشاته للقضية بغية التوصل إلى فهم أفضل لمفهوم السكان الأصليين. وقد حقق النهج الجديد الذي اتبعه الفريق العامل في اتخاذه قضية الصحة محورا للمناقشة في إطار بند جدول الأعمال الخاص باستعراض التطورات، نجاحاً عزته السيدة دايس إلى حد كبير إلى التزام منظمة الصحة العالمية وتعاونها. وبدا أن لمشروع تنوع الجين البشري أهمية كبيرة لدى ممثلي السكان الأصليين. فينبغي أن يفكر الفريق العامل فيما إذا كان من المستصوب أن يعتمد النهج نفسه في دورته المقبلة.

٢٤- وأكدت الرئيسة - المقررة أهمية وجود محفل دائم للشعوب الأصلية في الأمم المتحدة وأعربت عن شكرها لحكومة شيلي لاستعدادها لاستضافة حلقة عمل ثانية عن هذه القضية؛ وعن أملها في أن يكون العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم منطلقا لوضع جدول أعمال للتنمية المستدامة للسكان الأصليين في جميع المجالات: حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والتعليم والثقافة والصحة. وذكرت أن دراسة المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين مهمة بالغة التعقيد، وتوجهت بالشكر إلى المقرر الخاص السيد ميغيل ألفونسو مارتينيز لما أنجزه من عمل حتى الآن.

٢٥- وأعربت السيدة دايس عن امتنانها وتقديرها العميق للأمانة وللمتطوعين الذين عاونوها خلال الدورة، ولمركز وثائق الشعوب الأصلية ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، لتقديم الدعم التقني الموضوعي للشعوب الأصلية. كما أعربت عن امتنانها وتقديرها لإدارة الإعلام بالأمم المتحدة، وبوجه خاص لمديرتها السيدة ت. غاسطوط، للنشرات الصحفية ولتنظيم اللقاء الصحفي مع الرئيسة - المقررة وثلاثة أشخاص من السكان الأصليين وممثلين لمنظمة الصحة العالمية.

ثانيا - تطور المعايير المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية

٢٦- قرر الفريق العامل المعني بشؤون السكان الأصليين، في دورته الثالثة عشرة، أن يوصي اللجنة الفرعية بأن تعهد إلى الرئيسة - المقررة، السيدة إيريكا - ايرين أ. دايس بإعداد ورقة عمل عن مفهوم "السكان الأصليين". وأقرت توصية الفريق العامل لاحقا من اللجنة الفرعية في القرار ١٩٩٥/٣٨ ومن لجنة حقوق الانسان في قرارها ١٩٩٦/٤٠. وعند تقديم البند الخاص بتطور المعايير المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، في الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل، قدمت الرئيسة - المقررة ورقة العمل التي أعدتها عن مفهوم "السكان الأصليين" الوارد في الوثيقة E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/2.

٢٧- وقدمت الرئيسة - المقررة عرضا مجملا موجزا لورقة العمل التي تعطي استعراضا تاريخيا للممارسة الدولية، وتوفر تحليلا قانونيا هاما وتعرض بعض الاستنتاجات والتوصيات. وقالت الرئيسة - المقررة إن لتحليلها لمفهوم "السكان الأصليين" طابع أولي، وإن هدفه الرئيسي هو تعزيز المناقشات المتواصلة للمسألة في الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين وكذلك في الفريق العامل مفتوح العضوية لفترة ما بين الدورتين والتابع للجنة حقوق الانسان والمعني بمشروع الاعلان.

٢٨- ولم يلم أي تعريف بتنوع الشعوب الأصلية في العالم؛ ولم تسفر جميع المحاولات السالفة الرامية إلى أن يتسم التعريف الواحد بالوضوح والحصر، إلا عن مزيد من الغموض. ثم إنه لم يكن من المرغوب ولا من الممكن أن يتم التوصل إلى تعريف عالمي.

٢٩- وجاء الحل الفوري الوحيد على أساس خبرة الفريق العامل حلا إجرائياً. ففي حالات معينة ينبغي استخدام التعريف العامل الذي اقترحه المقرر الخاص، مارتينيز كوبو. أما التنفيذ الفعلي لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، عندما تعلنه الجمعية العامة، فينبغي أن يعهد به إلى هيئة منصفة ومتفتحة لقبول آراء الشعوب والحكومات من السكان الأصليين بحيث يكون هناك متسع للتطور المعقول أو الخصوصية الاقليمية لمفهوم السكان الأصليين على أرض الواقع.

٣٠- وفي الجلسة الثانية قدم السيد جمعة، المدير التنفيذي لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بيانا يتعلق بالاتفاقية. فأعطى استعراضا مجملا لأهداف الاتفاقية وهي حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية. واسترعى الانتباه إلى المواد ٨(ى) و١٠(ج) و١٧(٢) و١٨(٤) من الاتفاقية. وقال إن الاتفاقية ليست وكالة دولية لها آليتها الخاصة لتنفيذها، بل هي تنفذ مباشرة من قبل الأطراف المتعاقدين. وأبلغ السيد جمعة الفريق العامل أيضا عن اجتماعين هامين يتعلقان بالاتفاقية؛ ودعا المشاركين إلى أن يشاركوا فيهما.

٣١- وقدمت الشعوب الأصلية التي حضرت الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية الذي عقد قبل الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل، قراراً مشتركاً بشأن مفهوم وتعريف الشعوب الأصلية، هذا نصه:

"نحن الشعوب الأصلية الحاضرة في الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية يوم السبت ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، بمجلس الكنائس العالمي، قد توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن قضية تعريف الشعوب الأصلية، وأيدنا بالاجماع قرار اللجنة الفرعية ٣٢/١٩٩٥. ونحن نرفض مطلقاً أي محاولات لأن تقوم الحكومات بتعريف الشعوب الأصلية. كما أننا نؤيد تقرير مارتينيز كوبو (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/4). فيما يتعلق بمفهوم "السكان الأصليين". ونقر كذلك الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها الرئيسة - المقررة، السيدة إيريكا - دايس في ورقة العمل المقدمة منها بشأن مفهوم الشعوب الأصلية (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/4)".

٣٢- وأدلى ممثلون كثيرون للسكان الأصليين ببيانات أكدوا وأيدوا فيها بيان توافق الآراء؛ وقالوا إنه ليس من المستصوب ولا من الضروري أن يتم التوصل إلى تعريف عالمي للشعوب الأصلية. وأوضح ممثلون كثيرون للسكان الأصليين، فضلا عن هذا، أنه لا يوجد في القانون الدولي تعريف للمصطلحين: "الأقليات" و"الشعوب"، وأن حقوق السكان الأصليين، لهذا السبب، أمكن إعمالها دون وجود تعريف للشعوب الأصلية.

٣٣- وذكر كثير من ممثلي السكان الأصليين وبعض من ممثلي الحكومات أن ليس من الضروري التوصل الى تعريف عالمي للشعوب الأصلية في سياق مشروع الاعلان. ورغم أن بعض الحكومات قالت إنها تعترف بشواغل البلدان التي بها ظروف معقدة إثنياً وتاريخياً فقد اعتبرت أيضا أن المعايير الواردة في تقرير مارتينيز كوبو واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ تكفي لبيان ما إذا كان شخص أو جماعة، من السكان الأصليين أم لا. كذلك أعرب بعض ممثلي السكان الأصليين عن رأيهم بأنه لو أدرج تعريف صريح في مشروع الاعلان فسيمكن استخدامه لحرمان بعض الشعوب الأصلية من الاستفادة من الآثار الأخلاقية والسياسية والقانونية للإعلان.

٣٤- وقال المراقبون عن بنغلاديش والهند ونيجيريا إن تعريف السكان الأصليين يصبح ضروريا إذا أريد السير قدما بهذه القضية. وقال المراقب من بنغلاديش فيما قال إن التعريف خطوة ضرورية لإضفاء الطابع المؤسسي على ضمانات حماية حقوق السكان الأصليين. وذكر أيضا أن غموض أو غيبة المعايير يمكن أن يكون غطاء للدول لإنكار أو منح اعترافها بأوضاع السكان الأصليين لأنه لن يكون هناك معيار دولي للعمل بمقتضاه. واشار أيضا إلى البيان الافتتاحي لمساعد الأمين العام لشؤون حقوق الانسان الذي تحدث عن وجود ما يقدر بنحو ٣٠٠ مليون شخص من السكان الأصليين في العالم؛ وأعاد إلى الأذهان استفساره في العام الماضي عن الأساس الذي استند إليه هذا الرقم، والمعيار الذي على أساسه حُسب. وذكر كذلك أنه طالما كان سكان بنغلاديش وعددهم ١٢٠ مليون نسمة كلهم من السكان الأصليين، على أساس الرقم المذكور، فما على الأمانة إلا أن تفسر وجود الـ١٨٠ مليون نسمة الباقية من السكان الأصليين. وشرحت الرئيسة - المقررة أن هذا التقدير كان قبل سنوات للبنك الدولي الذي له موارده الاحصائية الهائلة، وأن الأمين العام نفسه يستخدم هذا الرقم في معظم بياناته حول هذا الموضوع، وبوجه خاص في خطابه أمام الجمعية العامة بمناسبة السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم. وأعرب المراقب عن الهند عن رأي مفاده أن الفريق العامل حين يتحاشى القضايا الحساسة المتعلقة بتحديد الهوية عن طريق وضع تعريف للمستفيدين الفعليين من المفهوم فإنه يضيع تركيزه على سائر حقوق الإنسان للشعوب الأصلية فعلا. وقال المراقب عن نيجيريا إنّ التعريف القاطع ضروري لتحديد التفرقة الأساسية بين السكان الأصليين والأقليات.

٣٥- وذكر ممثلون كثيرون للسكان الأصليين أن التحديد الذاتي لهوية الشعوب الأصلية كشعب مميز أو جماعة مميزة، عنصر أساسي في تحديد من هم السكان الأصليون. وقالوا إن جزءاً أصليا من حقهم في تقرير المصير يتمثل في الحق في تحديد من هم دون تدخل خارجي. فهم لهم الحق في تعريف أنفسهم كشعوب أصلية لأغراض المعايير الدولية والقوانين المحلية دونما تدخل من الدول. وقال بعض ممثلي السكان الأصليين إن الدول التي تواصل إنكار حق الشعوب الأصلية في تعريف أنفسها إنما تواصل اضطهاد هذه الشعوب الأصلية واستعمارها.

٣٦- وأشار ممثلون كثيرون للسكان الأصليين إلى المعايير الواردة في تقرير مارتينيز كوبو وإلى ورقة العمل الخاصة بالمعايير التي يمكن تطبيقها عند النظر في مفهوم الشعوب الأصلية (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1995/3)، اللذين تضمنا خطوطاً توجيهية كافية لتحديد هوية الشعوب الأصلية. وقالوا إن العوامل من قبيل التحديد الواضح لهوية السكان الأصليين وثقافتهم المميزة وتنظيمهم الاجتماعي وتقدمهم وانتمائهم لأراض معينة، كلها عوامل ضرورية في هذا المقام.

٣٧- وقال المراقب عن الهند إنه لا يجد سببا لأن يفتقر تعريف يميز "القبليين" من "الأصليين" إلى المصداقية العلمية أو المنطقية. وإن وفده يرى أن "القبلية" تشير إلى هيكل اجتماعي بينما لا تشير "الأصلية" إلى ذلك. وفضلا عن هذا فإن التوسع المنطقي في أي محاولة لمساواة "القبلية" "بالأصلية" يعادل القول إن جميع "غير القبليين" يكونون "غير أصليين".

٣٨- وأشار المراقب عن منظمة العمل الدولية إلى اتفاقيتين لمنظمته في هذا السياق هما رقم ١٠٧ ورقم ١٦٩، استخدم فيهما المصطلح "الأصليون والقبليون" لتلافي المعنى الحرفي المقيد لكلمة "أصلي". وقال إن المصطلح "الأصليون والقبليون" يشمل جميع الشعوب في وضع متماثل، حيثما وجدوا وسواء أسكن أسلافهم المنطقة من قبل أم لم يسكنوا. وأضاف أن منظمته تفضل أن يعتمد بيان مماثل في تغطيته للوارد في

المادة ١ من الاتفاقية رقم ١٦٩. ومع هذا قد يثبت أن من الضروري أن يدرج في نص الاعلان بيان بتغطية تتمشى والقانون الدولي القائم، ولكن لا يتألف من تعريف بالمعنى الضيق.

٣٩- وقال المراقب عن بنغلاديش إن من الخطأ البحث عن شعب أصلي في أنحاء العالم على أساس القالب الأمريكي للمواطن. وذكّر بقرار اللجنة ١٩٩٦/٤٠ الذي أشار إلى تنوع السكان الأصليين في العالم وقال إن أوضاعهم تتراوح ما بين التهميش والاتجاه السائد، وبين عدم الاعتراف بالهوية التقليدية والاعتراف بهم كشعب ذي سيادة، وينبغي ألا ينظر إلى هذا الضعف والتهميش بشكل تلقائي في النموذج الأصلي.

٤٠- وقال ممثل للسكان الأصليين من آسيا إن نظرة حكومة الهند المعبر عنها في الفريق العامل لا تتمشى مع وضعها في تعاملاتها مع البنك الدولي، الذي سلمت معه بوجود سكان أصليين في هذا البلد.

٤١- وقال بعض ممثلي السكان الأصليين إن بعض الحكومات تعترض على استخدام المصطلح "الشعوب الأصلية" بسبب الاشارة المحددة الى تقرير المصير في مشروع الاعلان، وأضافوا أن بعض الحكومات ترفض الاعتراف بأن للشعوب الأصلية حقا في تقرير المصير لخشيتها من أن يثير هذا، التبرير الوارد في القانون الدولي لوجود حق الانفصال والاستقلال للشعوب الأصلية. فثمة أحكام كثيرة وشروط في القانون الدولي تحول دون إساءة استعمال الحق في تقرير المصير، وتحد بوجه خاص من استعمال حق تقرير المصير بقصد تقطيع أوصال الدول التي تحترم هذا الحق. وعلى العكس من ذلك، فاستمرار إنكار هذا الحق يمكن أن يصبح مصدرا لعدم الاستقرار في الدولة.

٤٢- وقد أشار السيد ألفونسو مارتينيز إلى تقريره المرحلي الثاني بشأن دراسة المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين (E/CN.4/Sub.2/1995/27) الذي تأمّل فيه في "انقسام السكان إلى أقليات وأصليين". وقال إنه لم يواجه مشاكل في القبول بأن للشعوب الأصلية الحق في تحديد هويتها. ومع هذا لا يمكن على الصعيد الدولي الاحتفاظ بالتحديد الذاتي للهوية كحق حصري للشعوب الأصلية. ولن يكون لهذا المعيار معنى فيما يتعلق بالأوضاع في افريقيا وآسيا، بل وقد يوجد مشاكل مفاهيمية وعملية بالغة الخطورة. وقال إن التحدي الملح هو تحديد الجماعات التي لا تعتبر من الشعوب الأصلية. غير أنه لا يمكن القبول بالحجة القائلة إنه لا يمكن إحراز تقدم في عملية صياغة الإعلان إلا بعد أن تقبل الأمم المتحدة تعريفاً "للشعوب الأصلية". كما أعرب السيد غيسي أيضا عن رأي بأن تعريف الشعوب الأصلية مفيد وينبغي تطويره للتوضيح. بيد أنه لا يوجد تعريف لمصطلح "الشعوب" في القانون الدولي. فالذي يمكن إنجازه هو مجموعة من المعايير وليس تعريفاً دقيقا "للشعوب الأصلية". أما المفهومين "التحديد الذاتي للهوية" و"تقرير المصير" فهما مختلفان ولا ينبغي الخلط بينهما.

٤٣- واعتبر المراقب عن استراليا أن السعي للتوصل إلى تعريف للشعوب الأصلية يخدم جميع الأغراض، ليس ضروريا لتقدم حقوق الشعوب الأصلية. وذكر المراقب عن شيلي أن تعريف الشعوب الأصلية ليس ضروريا في منطقة أمريكا اللاتينية ولا هو مما لا غنى عنه للحوار حول موضوع السكان الأصليين. وأن أي صعوبات تتعلق بمسألة التعريف ينبغي ألا تؤخر الأنشطة الأخرى لصالح الشعوب الأصلية، ومن ذلك مثلا الاقتراح بإنشاء محفل دائم. وشدد المراقب على أهمية التعريف الذاتي للهوية باعتباره أحد العوامل الفاصلة.

٤٤- وأشار أحد ممثلي بعض الشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى والجنوبية إلى بيانات عديدة بشأن مسألة التعريف أدلت بها منظمات للسكان الأصليين، وذكر أن من الخطأ ومن التمييز أن تحاول مجموعة من البشر وضع تعريف لمجموعة غيرها. فهوية أي شعب ليست مما يمكن تعريفه ولكن ينبغي التسليم بها واحترامها.

٤٥- وذكر المراقب عن فنلندا أن حكومته ترحب بجميع الحلول البناءة لمسألة مفهوم الشعوب الأصلية. وأبدى استعداده للقبول بحل عملي، لا بوضع تعريف قانوني ولكن على أن تترك المسألة للشعوب الأصلية كي تحلها بمعرفتها مع حكوماتها. واتفق المراقب من البرازيل مع رأي الرئيسة - المقررة بأنّ وضع التعريف غير ممكن وغير مفيد وأن المفهوم ينبغي أن يطبق عالميا.

ثالثا- استعـــراض التطـــورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين

ألف- عـام

٤٦- عندما قدمت الرئيسة - المقررة هذا البند من بنود جدول الأعمال، ذكَّرت جميع المشاركين بأن الفريق العامل ليس غرفة للشكاوى، وطلبت إليهم جميعاً التكلم في النقطة المحددة، والايجاز قدر الإمكان، واحترام حق الآخرين في الكلام، وتجنب توجيه أية اتهامات ضد الحكومات.

مبادئ عامة

٤٧- كما في السنوات السابقة، تكلم بضعة ممثلين للسكان الأصليين عن حالات دمج وقمع السكان الأصليين واستمرار إنكار حقهم في تقرير المصير. وأبلغ ممثلون آخرون للسكان الأصليين الفريق العامل عن التقدم المحرز بصدد هذه المسألة.

٤٨- وقال ممثل للسكان الأصليين من كندا إنه قبل أيام قليلة من إجراء استفتاء في المقاطعة التي يسكن فيها شعبه بشأن الانفصال عن اتحاد فيدرالي، نظم شعبه أيضاً استفتاء شارك في ٩٦ في المائة منهم وصوتوا فيه على إبقاء أراضيهم ضمن الاتحاد. وقال إن زعماء المقاطعة أعلنوا أن للمقاطعة الحق في تقرير المصير ولكنهم أنكروا هذا الحق على شعبه الأصلي. ورأى في ذلك دليلا على وجود إزدواجية تقوم على العرق في معايير الاعتراف بالحق في تقرير المصير. وذكر ممثل للسكان الأصليين من روسيا أن حكومته الوطنية لم تعتمد أي قانون اتحادي لحماية السكان الأصليين في بلده.

٤٩- وذكر بضعة ممثلين للسكان الأصليين من منطقة المحيط الهادئ إجراء تصويت للسكان الأصليين نظمته الدولة كيما يكون وسيلة لممارسة حقهم في تقرير المصير. وقال أحد الممثلين إن هذا التصويت التي رتبته الدولة، ولم يوفر للشعب خياراً حقيقياً، وكانت نتيجته محددة مسبقاً. وأشار ممثل آخر إلى بعثة لتقصي الحقائق أوفدتها منظمة غير حكومية كانت قد دعت إلى إلغاء الاقتراع نظرا إلى عدم وعي

المقترعين لما يصوتون عليه، ونظرا لعدم وجود خيار حقيقي، وبسبب نواقص نظم الاقتراع بالبريد التي يمكن أن تؤدي إلى التزوير، وعدم القدرة على التحقق من أن أناساً من غير السكان الأصليين لم يصوتوا، ونظرا إلى غياب الحيدة لدى الجهة المنظمة للتصويت.

٥٠- أما المراقب عن كندا فقد أبلغ الفريق العامل بوجود سياسة اتحادية جديدة لإعمال الحق الطبيعي للسكان الأصليين في الحكم الذاتي تستند إلى تحليل لعوامل دستورية وإلى التجربة الماضية والتشاور مع الشعب الأصلي وحكومات المقاطعات والحكومات الاقليمية وغيرها من الأطراف المعنية. وأورد بعض الأمثلة على عناصر تلك السياسة، منها وجوب قيام الحكم الذاتي للشعب الأصلي في الاطار الدستوري لكندا وأن أفضل سبيل للتنفيذ هو المفاوضات؛ واعتراف حكومة كندا بالحكم الذاتي في الشؤون الداخلية لمجتمعات السكان الأصليين التي تشكل جزءا لا يتجزأ من ثقافاتها الخاصة؛ وتوخي المرونة في هذه السياسة لمواجهة مختلف حاجات وظروف شعوب الميتيس والإنويت والأمم الأولى سواء أكان لهم أرض أم لم يكن. وأبلغ أيضا عن مفاوضات أُجريت واتفاقات وقّعت.

سلامة الحياة وأمنها

٥١- قال أحد ممثلي السكان الأصليين من أمريكا اللاتينية إن شعبه يتعرض لتدخل الدولة رغم الضمانات الدستورية القائمة وأنهم يواجهون خطر استخدام العنف العسكري لإنفاذ قانون جديد يؤثر على الشعوب الأصلية. وقال ممثل آخر من المنطقة نفسها إن حرباً أهلية قوضت التماسك الاجتماعي في مجتمعات السكان الأصليين مما اضطر الشعوب الأصلية إلى اللجوء ولكنهم يعيدون الآن ببطء بناء مجتمعاتهم المحلية بمساعدة من بعض المنظمات غير الحكومية.

٥٢- وأبلغ أحد ممثلي السكان الأصليين من أمريكا الشمالية عن الترحيل القسري لشعبه بموجب قوانين بلده وعما أصاب شعبه من أثر مادي ونفسي جرّاء هذا الترحيل. وأبلغ أيضا عن وجود أنظمة معينة توسع نطاق صلاحيات الشرطة في الانفاذ. وأبلغ ممثل آخر من أمريكا الشمالية الفريق العامل بالكشف عن خطة حكومية لاستخدام القوات المسلحة في جباية الضرائب من الشعوب الأصلية. ولذلك فإن الشعوب الأصلية تشعر بأنها تتفاوض الآن حول هذه المسألة والبنادق موجهة إلى رؤوسهم.

٥٣- وأبلغ ممثل للسكان الأصليين من آسيا عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مثل أعمال الخطف والتعذيب والضرب ارتكبتها القوات المسلحة وأفلتت من القصاص. وقال ممثل آخر من المنطقة نفسها إن الشعوب الأصلية تشرد لإفساح المجال أما مشاريع التنمية دون ايجاد أي مشروع يذكر لترحيلهم. ومع ذلك أبلغ ممثل آخر للسكان الأصليين الفريق العامل بأن السلطات في المنطقة تستهدف النشطين من أبناء السكان الأصليين مما يؤدي إلى لجوء الناس وتعرضهم للسجن والخطف والقتل.

٥٤- وأبلغت ممثلة للسكان الأصليين من افريقيا الفريق العامل عن القمع الذي تمارسه الحكومة والذي يؤدي إلى جعل شعبها شعبا من اللاجئين يصعب عليهم المحافظة على هويته وتقاليده. وقالت ممثلة للسكان الأصليين من أوقيانوسيا إن الشعوب الأصلية في بلدها تواجه فترة جديدة من الغموض السياسي في أعقاب الانتخابات الوطنية التي جرت في وقت سابق من السنة والتي جاءت إلى السلطة بحكومة تتخذ موقفاً معادياً إزاء شؤون الشعوب الأصلية.

الهوية الثقافية والدينية واللغوية

٥٥- أعلم ممثل للسكان الأصليين من افريقيا الفريق العامل بأن التسمية المستخدمة للإشارة إلى هوية شعبه هي تسمية استعمارية وأن عدم الاعتراف بوضع مستقل لشعبه وبالاسم الخاص بهذا الشعب أدى إلى نشوء طبقتين من المواطنين لهما حقوق مختلفة مما سهل وقوع إبادة للجنس. وقال ممثل آخر من افريقيا إن قيادة شعبه تتفاوض مع الحكومة الوطنية بغية تحقيق المساواة بغيرهم من الشعوب التقليدية من حيث الاعتراف بهم ومعاملتهم.

٥٦- وذكر ممثل للسكان الأصليين من آسيا أنه يسمح الآن لشعبه بموجب القانون الوطني باعتماد اسمه الخاص به وإنشاء المنظمات. وقال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية إن استطلاعاً للرأي أُجري مؤخراً أظهر أن الشعب في البلد الذي يعيش فيه يعتقد أن الشعوب الأصلية في ذلك البلد تتمتع على أقل تقدير بمستوى معيشي يعادل مستوى معيشة المواطن العادي. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك يشكل سياسة متعمدة من قبل الحكومة لايجاد الظروف التي تؤدي إلى تقليص البرامج الخاصة بالشعوب الأصلية.

٥٧- أبلغ المراقب عن الولايات المتحدة الأمريكية الفريق العامل بأن رئيس جمهورية بلاده قد وقع أمراً تنفيذياً لجميع وكالات إدارة الأراضي بمراعاة الممارسات الدينية للهنود إلى الحد الذي يسمح به القانون، بما في ذلك ضمان الوصول إلى المواقع المقدسة وتجنب وقوع آثار سلبية تصيب السلامة المادية لهذه المواقع.

التعليم والإعلام العام

٥٨- أبلغت ممثلة لمنظمة غير حكومية من المنظمات العاملة في حقل التعليم الفريق العامل بأن المؤتمر الأول الذي عقدته منظمتها اتخذ قراراً دعا إليه المعلمون أبناء السكان الأصليين وأعضاء المنظمة. وقالت إن هذا القرار يتضمن توجيها لمنظمات المعلمين على الصعيدين الوطني والدولي بشأن احترام حقوق الشعوب الأصلية. وفي هذا القرار، أعلن أعضاء المنظمة تأييدهم لحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، ولإنشاء محفل دائم، ولإشراك المنظمة في الفريق العامل، ووجهوا المنظمة إلى تشجيع التعليم الذي يعترف بهوية الشعوب الأصلية ويؤيدها، وإلى العمل مع المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة من أجل ضمان استخدام مناهج في نظم التعليم تعكس على نحو صحيح تاريخ الشعوب الأصلية وثقافتها وأنماط حياتها المعاصرة.

٥٩- وقال أحد ممثلي السكان الأصليين من آسيا إنه تم في البلد الذي يقيم فيه إنشاء لجنة وطنية برئاسة رئيس الوزراء وذلك في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولكن لم يقبل في عضوية هذه اللجنة أي شخص من السكان الأصليين. وقال ممثل آخر من آسيا إن أطفال شعبه يرسلون إلى المدارس حيث يدرسون بالانكليزية ويضطرون إلى تعليم دين غريب، ويجبرون أيضا على ارتداء الزي الموحد.

٦٠- أما ممثل بعثة الأمم المتحدة للتثبت من احترام حقوق الإنسان في غواتيمالا فقد أبلغ الفريق العامل بأن البعثة شرعت ببرنامج كبير لنشر الاتفاق بشأن هوية الشعوب الأصلية وحقوقها في أوساط المجتمعات المحلية للسكان الأصليين وفي قطاعات أخرى من قطاعات المجتمع في غواتيمالا، وأن البعثة أيدت الجهود

التي تبذلها أكاديمية اللغات المايانية لترجمة الاتفاق إلى تسع من اللغات المايانية. وأبلغ أيضا عن تعيين فنيين من السكان الأصليين من شيلي وإكوادور والمكسيك وبنما وذلك بطلب محدد من منظمات السكان الأصليين في غواتيمالا. وأبلغ الفريقَ العاملَ أيضاً بأن البعثة قد بدأت مؤخرا سلسلة من البرامج الاذاعية لضمان بث جوانب من جوانب الاتفاق بلغات السكان الأصليين في جميع مناطق البلاد.

٦١- وذكرت المراقبة عن نيوزيلندا أن التعليم يعتبر مجالا تحاول الحكومه فيه معالجة الفجوة القائمة بين الماوريين وغير الماوريين في التحصيل والمشاركة. وذكرت أنه يوجد في نيوزيلندا الآن قرابة ٧٠٠ "عُشّ لغوي" ماورّي في مرحلة ما قبل دخول المدرسة يوفر التعليم في هذه المرحلة لنصف مجموع الأطفال الماوريين في مرحلة ما قبل دخول المدرسة المسجلين في مراكز الطفولة الباكرة. وأبلغت الفريق العامل بأن قانون التعليم لعام ١٩٩٠ قد شكّل اعترافاً تشريعياً بإنشاء مؤسسات متوسطة تقوم على تطبيق المعرفة التي تتصل بتقاليد وثقافة المواري والتي تعرف باسم وانانغا. وتعمل في الوقت الحاضر مؤسستان من هذه المؤسسات، ويرجح أن تحصل مؤسسة ثالثة على وضع وانانغا في عام ١٩٩٧. وقالت إن حكومتها ركزت مؤخرا أيضا على تطوير المنهاج النهائي المكتوب باللغة الماورّية لتعليم اللغاة الماورّية، والرياضيات، والعلوم، وأما مناهج الدراسات الاجتماعية والتكنولوجيا فلا تزال في طريقها إلى الانجاز. وأخيرا قالت إن حكومتها تقوم بوضع خطة استراتيجية للغة الماورّية واستراتيجية تعليمية للماورّيين.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٦٢- قال ممثل للسكان الأصليين من منطقة الشرق الأقصى القطبية أمام الفريق العامل، إن حكومة البلد الذي يعيش فيه قد أقامت برنامجا للعمالة بالاقتران مع مخطط لتطوير المشاريع. وقال إن شعبه يحاول الآن تطوير مبادرات تعدينية خاصة به. وقال ممثل للسكان الأصليين من آسيا إن مشاريع أجنبية ومحلية قد أنشأت قبل ١٠ سنين مزارع للؤلؤ في منطقته تستخدم فيها معدات الغوص الحديثة، واستقدمت مجموعات كبيرة من المهاجرين كغواصين. وهذا ما جعل الغواصين المحليين من أبناء السكان الأصليين زائدين عن الحاجة، فأُجبروا على حياة الفقر.

٦٣- وأشار ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الجنوبية إلى أن عولمة الأسواق ورأس المال والأعمال التجارية على النحو الذي يشجع عليه البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والوكالات الإنمائية الدولية قد أدت إلى زيادة الفقر والبطالة، كذلك إلى الاستبعاد والجوع والمرض في وسط الشعوب الأصلية.

٦٤- وقال المراقب عن النرويج إن الشعب السامي فيما يبدو يواجه مشاكل صحية واجتماعية خاصة قد تعزى إلى وضعه الإثني والاجتماعي - الثقافي في النرويج. وجاء في خطة الخدمات الصحية والاجتماعية للسكان الساميين في النرويج أن من أسباب تلك الحالة تلويث البيئة الطبيعية وعملية التكيف مع التغيرات في القاعدة الصناعية للساميين، مما أثرّ تأثيراً خاصاً على تربية الرنة. وأدى هذا التكيف إلى زيادة البطالة والاضطراب الاجتماعي وزادت معهما أخطار المشاكل الصحية والاجتماعية. ومن شأن استنتاجات هذا التقرير أن تعزز البرامج التي ترمي إلى تحسين الخدمات الاجتماعية للشعب السامي.

الأرض والموارد

٦٥- أبلغ بضعة ممثلين للسكان الأصليين الفريق العامل عن حالات تنطوي على خسارة السكان الأصليين لأرضهم أو نزوحهم عنها أو منعهم من الوصول إليها، كما تنطوي على تدهور أراضيهم بسبب استخراج المعادن وأنشطة قطع الأشجار دون تقاسم للمنافع.

٦٦- قال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الجنوبية إن الحكومة التي انتخبت حديثا في البلد الذي يعيش فيه لم تعترف باتفاق تسوية الأراضي المبرم بين شعبه والحكومة السابقة، وأحالت القضية إلى المحكمة. وقال ممثل آخر من أمريكا اللاتينية إن عملية ترسيم الأراضي في البلد الذي يعيش فيه قد عـُدلت بمرسوم يمكن بموجبه لطرف ثالث أن يطعن في قرارات ترسيم الأراضي التي لم يتم الانتهاء من اجراءات جعلها نظامية. وأثار ذلك اضطرابا كبيرا في صفوف الشعوب الأصلية التي تعيش في البلد.

٦٧- وقال ممثلة للسكان الأصليين من أوقيانوسيا إن الحكومة المنتخبة حديثاً في البلد التي تعيش فيه قد استجابت لمطالب الصناعة والمنتقدين داخل صفوفها فاقترحت، بحجة عدم القابلية للتطبيق، تعديلا لقانون يعالج ملكية السكان الأصليين للأرض وتقدم بموجبه المجتمعات المحلية للسكان الأصليين مطالبها بملكية الأراضي التقليدية. وقالت إن قابلية هذا القانون للتطبيق لم تختبر قط على نحو سليم، وأن التعديلات المقترحة من شأنها أن تنتقص من حقوق الشعوب الأصلية، لا سيما حقها في التفاوض على أوجه استخدام أراضيها. غير أن مبدأ حق السكان الأصليين في الملكية لقي مؤخرا تعزيزا له عندما أقدمت شركة تعدين كبيرة متعددة الجنسيات على سحب طلبها الحصول على تأييد تشريعي من حكومة الولاية والحكومة الاتحادية لتجاوز ذلك التشريع، وأعلنت بعد ذلك أنها سوف تتفاوض الآن مع المجتمعات المحلية للسكان الأصليين الذي سوف يتأثرون بالأنشطة التعدينية التي تعتزم الاضطلاع بها.

٦٨- وقالت ممثلة للسكان الأصليين من آسيا إن عملية تعدينٍ في المنطقة التي يعيش شعبها فيها لم تؤد إلى تدهور بيئي فحسب، بل أدت أيضا إلى أعمال شغب في صفوف الشعوب الأصلية المتأثرة بتلك العملية مما أدى بدوره إلى أعمال قتل وتعذيب ارتكبتها قوات الأمن. وقال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية إن المحاكم الاتحادية رفضت طلب شركة تعدين الحصول على امتياز للتعدين في أرض تعود ملكيتها للسكان الأصليين. وقال ممثل آخر للسكان الأصليين من المنطقة نفسها إن أراضي شعبه تستخدم كمواقع لإغراق الفضلات السامة.

٦٩- وأوضح المراقب عن البرازيل للفريق العامل إن الاجراء الاداري لترسيم أراضي السكان الأصليين في البرازيل قد كان موضع تساؤل في المحكمة العليا لأن الاجراء لم يضع في اعتباره المبدأ المعروف بمبدأ التعارض الاداري. وبغية جعل هذا الاجراء متمشيا مع الترتيبات القانونية والدستورية، وبغية تجنب المزيد من التساؤل بشأنه أمام المحاكم، أُجريت بعض التعديلات عليه من خلال المرسوم ٧٧٥-١ المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وكانت حكومة البرازيل تعتزم زيادة شفافية إجراء ترسيم الأراضي والتعجيل فيه وذلك بتحديد مواعيد نهائية وتعزيز الأساس القانوني لتطبيقه. وعلاوة على ذلك، أتاح هذا المرسوم فرصة للطعن في القرارات المتعلقة بترسيم أراضي السكان الأصليين التي لم تتم بعد إجراءات جعلها نظامية. ويتعين تقديم هذه الطعون في غضون ٩٠ يوماً من تاريخ صدور المرسوم، ما يعني أن الموعد النهائي قد انتهى

في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، قرر وزير العدل في البرازيل رفض جميع الطعون الواردة التي بلغ عددها ٥٣٥ تتعلق بـ ٣٤ قطعة من أراضي السكان الأصليين.

٧٠- وقال المراقب عن استراليا إنه بالرغم من التوقعات الكبيرة لم يتم بعد الاعتراف بأية ملكية بموجب قانون الملكية للسكان الأصليين، مما أسفر عن انتشار القلق في المجتمع المحلي للسكان الأصليين وفي المجتمع المحلي بوجه عام. وقال إن حكومته ملتزمة بضمان جعل هذا القانون قابلاً للتطبيق وملتزمة في الوقت ذاته بمراعاة مبادئ قانون التمييز العنصري. وقال أيضا إن إدخال تغييرات على قانون الملكية للسكان الأصليين يُعتبر من الأولويات ولكن سوف يسبق ذلك مشاورات واسعة. وأضاف بأن حكومته تدرك الحاجة إلى الموازنة بين الاعتراف والحماية لحق الملكية للسكان الأصليين وبين التنمية الاقتصادية في استراليا.

٧١- أبلغ المراقب عن كندا الفريق العامل بالتوقيع في شباط/فبراير ١٩٩٦ على اتفاقية إطارية تاريخية بشأن إدارة الأراضي بين كندا و١٣ أمة من الأمم الأولى من جميع أنحاء البلاد، وهذا من شأنه أن يمكّن المجتمعات المحلية من إدارة أراضيها ومواردها والاشراف عليهما. وعلاوة على ذلك، أعلن وزير الشؤون الهندية وتنمية الشمال أن المفاوضين قد وقّعوا بالأحرف الأولى على اتفاق من حيث المبدأ بشأن ملكية أراضي المعاهدات مع ١٩ أمة من الأمم الأولى في مانيتوبا، وهذا يعتبر معلَّما على طريق حل المسائل الطويلة الأمد المتعلقة بملكية أراضي المعاهدات في مانيتوبا.

٧٢- وأشارت المراقبة عن نيوزيلندا إلى أن وفد نيوزيلندا كان قد أوضح في السنة السابقة مشاريع مقترحات الحكومة بشأن تسوية المطالبات المقدمة بموجب معاهدة ويتانغي، وهي المقترحات التي جاءت استجابة لحاجة إلى اتباع الحكومة نهجاً متسقاً إزاء العدد الكبير من المطالبات الفردية الفردية إلى محكمة ويتانغي. وهذه المقترحات هي الآن قيد الاستعراض في ضوء ما ورد من وثائق. وكانت هذه الوثائق تميل إلى انتقاد مقترحات التسوية ولكنها تضمنت الكثير من التعليقات القيّمة. وفي أثناء عملية استعراض السياسة، استمرت المناقشات بين التاج وبضع مجموعات قبلية بشأن مطالباتها. وأبلغت الفريق العامل بأنه في وقت سابق من هذه السنة تم التوصل إلى تسوية جزئية مع قبيلة انغاي تاهو في الجزيرة الجنوبية (ساوث ايلاند) وان مفاوضات رسمية تجري حالياً بشأن تسوية ما تبقى من مطالبات تلك القبيلة، وذلك في أعقاب التسوية التاريخية التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٥ مع شعب وايكاتو - تاينوي، والتي دفع بموجبها كتعويض ما تعادل قيمته ١٧٠ مليون دولار من الأراضي والنقد مقابل الأراضي التي صودرت في القرن التاسع عشر.

٧٣- ودعا عدد من ممثلي السكان الأصليين إلى حماية تراث السكان الأصليين وملكيتهم الفكرية. وفي هذا الصدد، قال ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية إن جماعة من المفكرين والفنانين الاسبان قد اعتمدوا إعلانا يتعهدون فيه باحترام حقوق الملكية الفكرية للشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية.

مؤسسات السكان الأصليين

٧٤- قال عدد من ممثلي السكان الأصليين إن البرامج والمشاريع الرامية إلى تحسين حالة الشعوب الأصلية ينبغي لها أن تكون مناسبة من الناحية الثقافية وأن تحترم مؤسسات السكان الأصليين.

التنفيذ

٧٥- ذكرت ممثلة منظمة العمل الدولية أن عدد المصادقين على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة قد بلغ الآن ١٠ بلدان (باراغواي، بوليفيا، بيرو، الدانمرك، غواتيمالا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، النرويج، هندوراس)، وفي الوقت نفسه وان بضعة بلدان تنظر حالياً في التصديق عليها، بعضها بهدف توجيه برامجها في ميدان المساعدة الخارجية. وقالت إن تأثير هذه الاتفاقية تجاوز عدد الدول المصادقة عليها؛ وأشارت الممثلة إلى اجتماعات التنسيق المشتركة بين الوكالات ومشاريع المساعدة التقنية. ومن بين الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها منظمة العمل الدولية مساعدة حكومة الاتحاد الروسي في اعتماد تشريع يتعلق بالشعوب الأصلية في البلد، ومساعدة الأمم المتحدة في صياغة عنصر من عناصر خطة السلام في غواتيمالا عنوانه "هوية الشعوب الأصلية وحقوقها"، وتعزيز البرنامج الأقاليمي لدعم الاعتماد على الذات في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين والقبائل الأصلية وذلك من خلال التعاونيات وغيرها من منظمات المساعدة الذاتية ومن خلال تقييم الأثر البيئي بالاعتماد على المجتمع المحلي.

٧٦- وأما ممثل بعثة الأمم المتحدة للتثبت من احترام حقوق الإنسان في غواتيمالا فقد قال إن مهمة كبيرة قد انيطت بالبعثة هي التثبت من تنفيذ الاتفاق بشأن هوية الشعوب الأصلية وحقوقها في غواتيمالا. ويشمل هذا الاتفاق عدداً من أهم مطالب ومطالبات الشعوب الأصلية في غواتيمالا، وأهم جوانبها أن الاتفاق يخول منظمات السكان الأصليين التفاوض على قدم المساواة مع الحكومة بشأن حقوقهم القانونية في المستقبل. وفي سبيل ذلك، ينص الاتفاق على إنشاء بضع لجان مشتركة لوضع المقترحات اللازمة للاصلاح التعليمي، ومشاركة السكان الأصليين، وحقوق السكان الأصليين في الأراضي، والاعتراف الرسمي بلغات السكان الأصليين، وتحديد المواقع المقدسة المايانية.

باء- الصحة

٧٧- أعربت الرئيسية - المقررة في بيانها بشأن هذا البند عن شكرها الحار لمنظمة الصحة العالمية لما قدمته من دعم وأبدته من حماس في ترحيبها بمبادرة الفريق العامل إلى إدراج بند فرعي بشأن الصحة في جدول أعماله. وتابعت كلمتها فأبرزت أربعة اعتبارات ترى أنها مهمة للسياسة العامة. وقالت إن العلاقة الوثيقة بين الشعوب الأصلية وأرضها لا بد من وضعها في الاعتبار لأن فقدان الأرض يمكن أن يؤدي، على سبيل المثال، إلى تغير في الغذاء. ورأت أن الحرمان قد يعتبر بالتالي تهديداً غير مباشر للحياة وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبره كذلك، أما تعريض الشعوب الأصلية للأنشطة الصناعية والعسكرية الخطرة فاعتبرته شكلاً من أشكال العنصرية، وذلك لأنها تعتبر ذلك سياسة متعمدة. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى كون الشعوب الأصلية لا تتساوى مع غيرها في الوصول إلى نظم الرعاية الصحية الوطنية وذلك في الأساس بسبب الصعوبات اللغوية والفقر والعزلة الجغرافية واختلاف مفهومهم للمرض والعلاج عن مفهوم غيرهم. وأخيرا تناولت الدور الذي يمكن للممارسات الطبية التقليدية أن تقوم به في نظم الرعاية الصحية الأولية الوطنية، كما تناولت ضرورة حماية هذه الممارسات من الاستغلال.

٧٨- واستنادا إلى هذه النقاط الأربع، اقترحت الرئيسية - المقررة ستة تدابير ملموسة محددة يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها، ربما بقيادة منظمة الصحة العالمية، لمعالجة التهديدات الرئيسية التي تواجه صحة

الشعوب الأصلية، وهذه التدابير هي: تمويل وتنظيم برنامج للبحوث بشأن الآثار الغذائية والصحية للمشاريع الانمائية؛ واتخاذ إجراء فعال لتحديد ما ينشأ عن دمار أو تلويث أو مصادرة أراضي السكان الأصليين من حالات صحية طارئة جديدة والاعلان عنها والاستجابة طبيا لها؛ وتحديد المنظمات التي تشرف عليها الشعوب الأصلية والتي لديها خبرة فنية في البحوث والتدريب الطبيين والرعاية الصحية، وتزويدها بالمساعدة التقنية والمالية لتمكينها من إتاحة تجاربها للشعوب الأصلية والحكومات في مناطق أخرى من العالم؛ وضع وتعزيز تشريع وطني نموذجي يدرك المعرفة بالأدوية التقليدية ويحميها وذلك بالتعاون مع الشعوب الأصلية؛ ووضع تعزيز معايير أخلاقية صارمة بالتعاون مع الشعوب الأصلية، لتنظيم البحوث الطبية التي تشمل الشعوب الأصلية أو معارفها التقليدية؛ والقيام إذا أمكن بإنشاء وحدة داخل منظمة الصحة العالمية لاستعراض برامج الصحة الوطنية.

٧٩- وفي الجلسة الرابعة، القى السيد أريك جون، مدير شعبة تنظيم وإدارة النظم الصحية بمنظمة الصحة العالمية، خطاباً باسم منظمة الصحة العالمية وخاصة باسم المدير العام المساعد الدكتور أ. كون دياببي. وأشار إلى هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في "الصحة للجميع"، وقال إن منظمة الصحة العالمية تولي الأولوية لأولئك الذين لا يحصلون على أية رعاية صحية أو لا يحصلون إلا على ما قل منها. وقال إن أحد المبادئ الدستورية لمنظمة الصحة العالمية المبدأ القائل بأن الصحة تعتبر حالة من السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية المتكاملة وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز. وأوضح أن القلق العالمي اليوم هو إزاء التكاليف والقيمة والقيود وضيق الموارد، وأن تزايد الطلب على الخدمات الموسعة والنوعية الرفيعة يؤدي في الوقت ذاته إلى تزايد الفجوة الفاصلة بين الطلب والاستجابة وهي فجوة لا يمكن تجاهلها. وحدد استراتيجيات لسد هذه الفجوة تشمل مايلي: التغلب على الجمود؛ وتحديد الأولويات؛ وضمان مشاركة المجتمع المحلي ولمشاركة على أساس قاعدة عريضة من عدة قطاعات؛ وتحسين التضامن؛ وتحسين الكفاءة؛ والتعلم بالممارسة العملية؛ والتضامن العالمي. وعلاوة على ذلك، أيد مجلس إدارة منظمة الصحة العالمية أهداف العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم. وقال أيضا إن العقد القادم لن يشهد تحدياً أكبر من التحدي المتمثل في تحسين صحة الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر بدرجة كبيرة، وإن الإبداع والتفكير الابتكاري مطلوبان لإيجاد سبل جديدة للتغلب على المشاكل "المستوطنة".

٨٠- وتكلمت ممثلة لمنظمة الصحة العالمية من السكان الأصليين عن مشروع عالمي للشعوب الأصلية واستعمال المواد. وقالت إن الهدف من المشروع هو المساعدة في التنمية الصحية للشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية من خلال منع وقوع المشاكل المتصلة بالمواد المؤثرة نفسياً وتقليل هذه المشاكل إلى حدها الأدنى. وكلمة المواد هي المصطلح الذي تستخدمه منظمة الصحة العالمية لوصف الكحول والتبغ وعقاقير أخرى ومواد متنوعة يستخدمها الناس وتؤثر لدى تناولها على العمليات العقلية والسلوك. وقالت أيضا إن المشروع وضع بتعاون وثيق مع الشعوب الأصلية. وقد أعدت ثلاث وثائق لاتخاذ إجراءات بصدد هذا المشروع هي: "الاستراتيجيات الإنمائية للمجتمع المحلي"؛ و"دليل الحكومات في السياسة العامة"؛ و"رصد المجتمع المحلي"؛ و"طرق التقييم". ومن شأن هذا المشروع أن يصبح في نهاية المطاف جزءاً من برنامج منظمة الصحة العالمية بشأن سوء استخدام المواد، ومنظمة الصحة العالمية ترحب باستعارة أشخاص من السكان الأصليين من أمثالها هي شخصياً للمساعدة في تنفيذ المشروع.

٨١- وقالت ممثلة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إن منظمتها بدأت في سنة ١٩٩٣، وهي السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم، مشروعاً مشتركاً مع الشعوب الأصلية في المنطقة للنظر فيما ينبغي للمنظمة

وللحكومات الأعضاء فيها عمله إزاء الحالة الصحية للشعوب الأصلية في المنطقة. وقالت إنه جرى بالتعاون مع الشعوب الأصلية اتخاذ "مبادرة صحة الشعوب الأصلية" التي أدت إلى وضع خمسة مبادئ لإرشاد ورصد وتقييم العمل: ضرورة اتباع نهج كلّي إزاء الصحة؛ والحق في تقرير المصير للشعوب الأصلية؛ والحق في مشاركة منظمة؛ واحترام ثقافات الشعوب الأصلية وانعاشها؛ والمعاملة بالمثل في العلاقات. وبحلول عام ١٩٩٥ وضعت خطة عمل تُقسّم العمل إلى أربعة مجالات هي: وضع معايير ومنهجيات وبرامج تدريبية للتمكين من وضع خطط وسياسات وعمليات وطنية ومحلية لمصلحة الشعوب الأصلية في البلد؛ وتصميم مشاريع تتناول المشاكل الصحية ذات الأولوية والفئات الضعيفة من السكان وتعبئة الموارد لهذه المشاريع؛ وإقامة وتعزيز نظم صحية تقليدية؛ وتحديد وإنشاء آليات تتصف بالكفاءة لتنسيق وتعزيز ونشر وتبادل المعلومات في المجالين العلمي والتقني. واختتمت كلمتها بالاشارة إلى شركاء وبرامج سوف تتعاون منظمة الصحة للبلدان الأمريكية معها في تنفيذ المبادرة التي تشمل التعاون مع منظمات السكان الأصليين وبرامج التدريب للشعوب الأصلية.

٨٢- وبغية توضيح عدم التوازن القائم في المعايير الصحية والحالة الصحية العامة بين الشعوب الأصلية وغيرها من الشعوب، قدم العديد من ممثلي السكان الأصليين إلى الفريق العامل احصاءات ذات صلة. فعلى سبيل المثال، ذكر ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية أن الناس من غير السكان الأصليين في بلده تزيد أعمارهم ١٠ سنوات عن أعمار السكان الأصليين، وأن معدل الاصابة بالسكري في وسط السكان الأصليين يزيد أربع مرات ونصف المرة عما هو عليه في وسط السكان غير الأصليين، وأن معدل الاصابة بمرض السل يزيد تسع مرات في صفوف السكان الأصليين عما هو عليه في وسط السكان غير الأصليين، وان معدل الاصابة بالعجز في صفوف السكان الأصليين يزيد مرتين عما هو عليه في وسط السكان غير الأصليين، كما أن نسبة الانتحار تزيد مرتين ونصف المرة في صفوف السكان الأصليين عما هي عليه في وسط السكان غير الأصليين. وبالمثل، قال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الجنوبية إن معدل الوفيات الرضع في وسط السكان الأصليين في منطقة معينة من بلده بلغ ٣٠ لكل ٠٠٠ ١، وإن العمر المتوقع فيها يتراوح بين ٣٥ و٤٠ سنة، وإن ٨٢,٩ في المائة من السكان الأصليين في تلك المنطقة مصابون بالتهاب الكبد الفيروسي من نوع باء، بينما لا يحمل هذا الفيروس ١٧,١ في المائة منهم.

٨٣- وقال ممثل من أوقيانوسيا إن متوسط وزن الأطفال المولودين لأمهات من السكان الأصليين هو أقل عند الولادة من المتوسط الوطني بما يزيد عن ٢٠٠ غرام، وإن معدل وفيات الأمهات وسط السكان الأصليين يزيد خمس مرات عنه في وسط النساء من غير السكان الأصليين، وإن معدل الإصابة بالسل في وسط الشعب الأصلي يزيد ١٠ مرات عما هي عليه في وسط السكان غير الأصليين، كما هو الحال أيضا بالنسبة إلى البرص والتهاب الكبد من النوع ألف أيضا، وإن اثنين فقط من كل خمسة من الرجال وسط السكان الأصليين في بلده يتوقع أن يتجاوزوا سن الخامسة والستين مقابل ثلاثة من كل أربعة من الرجال وسط السكان غير الأصليين.

٨٤- وتكلم أيضا بضعة ممثلين آخرين للسكان الأصليين فذكروا، دون إيراد أية أرقام، ارتفاع معدلات الاصابة بأمراض مثل الملاريا، والسل، والسرطان، وأمراض القلب، والسكر، وانتفاخ الرئة، والأمراض المعدية بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، وعوامل الخطر مثل سوء التغذية، والسمنة، وارتفاع ضغط الدم، وسوء استعمال المخدرات والكحول. وإضافة إلى ذلك، ذكر ممثل للسكان الأصليين من أفريقيا ان الأمراض والمشاكل الصحية وسط أطفال شعبه تؤدي إلى التغيب عن المدرسة، بؤس الأداء فيها، والحرمان من فرص أفضل في مراحل الحياة اللاحقة.

٨٥- ورأى عدد من ممثلي السكان الأصليين ان الحالة الصحية للشعوب الأصلية لا يمكن فضلا عن إخراجهم من أراضيهم وأقاليمهم، وتدمير البنى التقليدية والاجتماعية والاقتصادية لديهم، وحرمانهم من حقوق الإنسان، هذه العوامل التي واجهتها الشعوب الأصلية في الماضي ولا تزال تواجهها في الوقت الحاضر. وفي هذا الصدد، ذكر ممثل للسكان الأصليين من أوقيانوسيا أن حرمان شعبه وتهميشه والتمييز ضد تراثه الثقافي يجعل من الواضح أن سوء الحالة الصحية لشعبه هو في الغالب نتيجة فرعية لعمليات حرمان هذا الشعب من حقوقه وحرياته على مر القرون الماضية.

٨٦- وتحدث ممثل للسكان الأصليين عن الحالة في أوروبا الشرقية فأوضح أن الانهيار الثقافي للمجتمعات الأصلية، جراء التمييز والاستعمار وغياب الاستراتيجيات لاحترام حقوق الشعوب الأصلية، قد ترك أثرا شديداً على صحة الشعوب الأصلية. وأشار ممثل للسكان الأصليين من أمريكا اللاتينية إلى أن الحكومات الحالية قد ورثت دور المستعمرين الأوائل الذين وضعوا الشعوب الأصلية على حافة الفناء بحرمانهم من الوصول إلى أراضيهم ومواردهم، وبتنفيذ ساسيات الدمج والتكيف الهيكلي مما جعل الشعوب الأصلية معتمدة على النظم الغربية في الاقتصاد والصحة والتعليم وغيره دون تأمين الخدمات والفرص لهم على قدم المساواة مع السكان غير الأصليين. ورأى بضعة ممثلين للسكان الأصليين أن الممارسة العملية لتقرير المصير هي بشكل أو آخر الأساس اللازم لأي تحسن حقيقي ومستدام في الحالة الصحية للشعوب الأصلية. وذكر ممثل للسكان الأصليين من أفريقيا أن فقدان أراضي الأجداد ومواردهم أدى إلى انهيار نظام الانتاج الغذائي لدى شعبه، مما أدى بدوره إلى انخفاض في ما يتناوله هذا الشعب من غذاء وإلى حدوث نقص غذائي في وسطه، ونشوء اعتماد على مصادر خارجية للمواد الغذائية الأقل كلفة، وغير المعادلة للأغذية المحلية، وغير الصحية.

٨٧- وأبرز العديد من ممثلي السكان الأصليين العلاقة بين البيئة التي تعيش فيها الشعوب الأصلية وبين حالتها الصحية. وفي هذا الصدد، قالت ممثلة للسكان الأصليين من آسيا إن الشعوب الأصلية تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة وأن المجتمعات المحلية للسكان الأصليين تمكنت من المحافظة على توازن إيكولوجي من خلال ممارسة عادات معينة والعيش وفقاً لقواعد معينة مما أدى إلى نشوء "نظام إيكولوجي قبلي". غير أنه في أعقاب التغير التام الذي أدت إليه التنمية والتحديث، شهد "النظام الإيكولوجي القبلي" وما يرافقه من نظام للرعاية الصحية انهياراً شبه تام وذلك بسبب التغيرات في طرق الحصول على الغذاء، والعناية بالمرضى والوقاية من المرض، والحماية من الحيوانات، وتربية الأطفال ورعايتهم، والمرافق الصحية، والإطمئنان النفسي.

٨٨- وتكلمت ممثلة أخرى للسكان الأصليين من المنطقة نفسها فأكدت أن علاقة التعايش الوثيقة مع الغابة وظروف العيش وسط الجماعة قد مكن شعبها من التطور تدريجياً ومن إيجاد نظام معقد ومتقدم لإدارة الرعاية الصحية يتجاوز المجال البيولوجي - الطبي إلى المجالات الاجتماعية والثقافية والبيئية بالمعنى الكلي. وتابعت قائلة إن الاستعمار الداخلي المنظم والمكثف، الوطني والعالمي، قد أدى إلى تدهور سريع في ظروف الحياة والبيئة وإلى تدهور شديد في نظم الرعاية الصحية لشعبها.

٨٩- وتكلم ممثل للسكان الأصليين من أوروبا الشمالية عن السرية التي تحيط بالاحصاءات المتعلقة بآثار كارثة محطة الطاقة النووية في شيرنوبل وآثار التجارب النووية التي أجريت في الستينات على بيئة وصحة الشعوب الأصلية في المنطقة. وتكلم ممثل للسكان الأصليين من أمريكا اللاتينية عن الآثار عبر الوطنية للتسمم

بالزئبق جراء التنقيب عن الذهب، بينما وصف ممثل آخر آثار مشروع لتحويل المياه لتلبية حاجات الزراعة والمراكز الحضرية، مما هدد صحة ووجود ٠٠٠ ٤٥ من الناس ومواشيهم في ثلاثة بلدان بسبب ما نتج عنه من تصحر للأرض. ووصفت ممثلة للسكان الأصليين من منطقة المحيط الهادئ كيف أحدثت سياسات الحكومة في مجال الارتحال غير المحدود والسياحة الكثيفة مستوىً خطيراً من الاكتظاظ السكاني في جزيرة شعبها ذات النظم الإيكولوجية الهشة. وأبلغ ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية عن المخاطر الصحية التي يتعرض لها شعبه بسبب تعدين اليورانيوم وإغراق الفضلات النووية.

٩٠- وفيما يتعلق بالصلة بين البيئة والصحة، تكلم العديد من ممثلي السكان الأصليين عن الأثر المباشر لفقدان التنوع البيولوجي على الحالة الصحية للشعوب الأصلية. وفي هذا الصدد، قال ممثل للسكان الأصليين من أوقيانوسيا إن الاعتراف قد بدأ في الوقت الحاضر بأن الصلة الطويلة والحميمة بين الشعوب الأصلية وأراضيها هي مصدر لمعارف غنية ومتنوعة، ولفهم التنوع البيئي لا تقدر بثمن في أية استراتيجية لتحقيق الاستدامة الإيكولوجية التي تؤثر تأثيراً واضحاً على صحتها.

٩١- وذكر بضعة ممثلين للسكان الأصليين أنهم يعتبرون غياب الهياكل الأساسية الصحية للشعوب الأصلية سبباً من الأسباب الرئيسية للحالة الصحية الراهنة التي تواجهها الشعوب الأصلية. وقال ممثل للسكان الأصليين من أوقيانوسيا في هذا الصدد إن الأمراض التي تعاني منها الشعوب الأصلية هي في الغالب أمراض الفقر الناشئة عن الظروف المعيشية المريعة، وبؤس التغذية ونقص المساكن، وامدادات المياه غير النظيفة أو غير الكافية، وبؤس المجاري الصحية. وقالت ممثلة للسكان الأصليين من أمريكا اللاتينية إن ٨٠ في المائة من نساء السكان الأصليين في بلدها يعشن بدون خدمات أساسية، وأن ٥٠ في المائة من نساء السكان الأصليين اللواتي يعشن في المناطق الحضرية، و٨١ في المائة من نساء السكان الأصليين اللواتي يعشن في المناطق الريفية لا يحصلن على العلاج الطبي. وقال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية إن الفقر يعتبر أحد الأسباب الأساسية للمشاكل الصحية؛ فالشعب الأصلي في بلده يحصل على دخل يقل بنسبة ٤٦ في المائة عن متوسط الدخل في البلد وأن ٣٢ في المائة من مساكنه لا توجد فيها مراحيض مما أدى إلى نشوء مشاكل صحية واضحة.

٩٢- ولاحظ ممثل للسكان الأصليين من أفريقيا بحزن أن الممارسات والمهارات والمعارف التقليدية يحل محلها الآن الطب الحديث الذي لا تستطيع الشعوب الأصلية تحمل تكاليفه بسبب الضائقة الاجتماعية - الاقتصادية، والسبب الأم هو عمليات التخصيص التي تشجعها مؤسسات بريتون وودز.

٩٣- وأشار عدد من ممثلي السكان الأصليين إلى تأثر الصحة العقلية للشعوب الأصلية بعمليات الاستعمار والتهميش والتمييز وما تبعها من حالة مادية واجتماعية - اقتصادية. وقال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية في هذا الصدد إن مجتمعه المحلي قد طلب منه إبلاغ الفريق العامل عن مرض يوجد في وطنه، وهو مرض ناشئ عن الاستعمار والقهر والعسكرة؛ وأشار إلى وجود روح مهزومة تتجلى في الإدمان على الكحول والإقدام على الانتحار.

٩٤- وتكلمت ممثلة للسكان الأصليين من أوقيانوسيا عن الفصل الاجباري للأطفال من أبناء السكان الأصليين عن أسرهم وثقافتهم وهويتهم وأرضهم ولغتهم وحياتهم الروحية، مما أدى إلى نشوء ما أشارت إليه الممثلة باسم "الجيل المسروق" الذي يعاني من ضائقة نفسية واضحة يتعين معالجتها. وتكلم ممثل آخر

للسكان الأصليين من المنطقة ذاتها فأشار إلى أن قرابة نصف أبناء الشعب الأصلي الذين ماتوا في السجون كانوا من هذا "الجيل المسروق". وأشار ممثل للسكان الأصليين من آسيا إلى الاضطرابات التي تعقب الصدمة في وسط الشعوب الأصلية نتيجة النزوح، وتدمير الموئل، وتحطيم النظم الصحية التقليدية، والتعذيب على يد قوات الأمن.

٩٥- واعتبر بضعة ممثلين للسكان الأصليين أن الحل الوحيد لمشكلة الحالة الصحية للشعوب الأصلية هو استعادة وتعزيز وحماية نظم الرعاية الصحية الكلية والمستقلة. وقال ممثل للسكان الأصليين من آسيا إن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بإشراك الشعوب الأصلية في تخطيط وتنفيذ نظام الرعاية الصحية.

٩٦- وأكد ممثل للسكان الأصليين من أمريكا اللاتينية أهمية وجود بيئة صحية وبالتالي حماية بيئية للحالة الصحية للشعوب الأصلية، بينما رأى ممثل آخر للسكان الأصليين من أمريكا اللاتينية أنه ينبغي للبحوث المتعلقة بنظم الرعاية الصحية للسكان الأصليين القائمة على الاكتفاء الذاتي أن تستند إلى استمرار وحماية التنوع البيئي بوصفه الطريق الوحيد إلى حماية المعرفة الطبية التقليدية.

٩٧- وقال أحد ممثل للسكان الأصليين من أمريكا اللاتينية إن الأدوية التقليدية تستخدم كمواد خام في الأدوية المركبة دون أن يكون للشعوب الأصلية حصة في الأرباح رغم أنهم يخسرون معرفتهم في هذا المجال. وكما في السنوات السابقة، تكلم بضعة ممثلين للسكان الأصليين عن مشروع تنوّع مجموعة العوامل الوراثية البشرية الشهير باسم "مشروع فافمبير"، وذلك لأنه يستهدف جمع المواد الجينية من الشعوب الأصلية وتسجيلها في براءات، ودعوا إلى وقف فوري له. وأبلغت ممثلة للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية عن محاولات رسمية اضطلعت بها منظمتها للحصول على معلومات عن هذا المشروع من أحد مدرائه مباشرة ولكن النجاح لم يحالف تلك المحاولات. وإضافة إلى ذلك، اقترح ممثل للسكان الأصليين من آسيا أن تواصل المقررة الخاصة للجنة الفرعية السيدة أريكا - إيرين دايس، دراستها لحماية تراث الشعوب الأصلية على أن تركز تركيزاً خاصاً على مشروع تنوّع مجموعة العوامل الوراثية البشرية.

٩٨- قدمت الشعوب الأصلية التي حضرت الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية، المعقود يوم الأحد ٢٨ تموز/يوليه في مجلس الكنائس العالمي، بياناً قائماً على توافق الآراء أكدت فيه أن صحة الشعوب الأصلية تتصل بصحتهم الروحية والعقلية والعاطفية والبدنية. ودعت إلى جملة أمور منها وقف التنقيب البيولوجي وتسجيل أشكال الحياة في براءات، وتعليق برامج التكيف الهيكلي، وقيام منظمة الصحة العالمية بوضع عدة برامج منها برامج استعادة وتعزيز وتطوير الحقوق الصحية للشعوب الأصلية، والاعتراف بالطب التقليدي وممارسات تناول العقاقير في أوساط الشعوب الأصلية واحترامها، وإجراء دراسة استقصائية عالمية لتحديد الظروف الصحية للشعوب الأصلية، ودعت إلى قيام منظمة الصحة العالمية بعقد مؤتمر بشأن الحالة الصحية للشعوب الأصلية.

٩٩- وقال عضو الفريق العامل السيد غيسه إن الصحة ليست مسألة السلامة البدنية فحسب بل تشمل أيضا السلامة العقلية والاجتماعية، وأن الصلة بين الممارسات التقليدية والصحة باتت تلقى اعترافاً متزايداً بها. وأضاف بأن الممارسات التقليدية تعتبر خياراً جيداً بالنظر إلى مشكلة ارتفاع تكاليف الأدوية والعلاج.

١٠٠- وأشارت المراقبة عن نيوزيلندا إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي في سبيل تحسين صحة الشعوب الأصلية. وقالت إنه ينبغي لمنظمة الصحة العالمية أن تقوم بدور رئيسي وأن تساعد في تطوير خطط وطنية شاملة للتخفيف من شدة الحالة الصحية للشعوب الأصلية. وأبلغت الفريق العامل بأن نظام الصحة الوطني في بلدها قد أعيد تنظيمه مؤخراً على نحو يبعث بعض الأمل في نفوس الماوريين. وقال المراقب عن استراليا إن الكثير من سوء الحالة الصحية للسكان الأصليين يمكن منعه ويمكن أن يعزى إلى سوء حالة الهياكل الأساسية للصحة العامة المتمثل في نوعية المياه، والمساكن والمجاري الصحية، وإلى عدم استيعاب المفاهيم الصحية الأساسية، مثل التغذية، في بعض المجتمعات المحلية للسكان الأصليين. وقال أيضا إن الازدواجية في المسؤولية عن الهياكل الأساسية للصحة العامة على مستويات مختلفة من مستويات الحكومة والوكالات قد أدت إلى عدم وجود استراتيجية متماسكة في هذا الصدد. وأبلغ عن قيام حكومته بإنشاء مجلس صحي للسكان الأصليين والسكان الجزرين في مضيق تورس يتألف من ١٦ عضواً والغرض منه تقديم المشورة إلى وزير الصحة وخدمات الأسرة بشأن الاستراتيجيات والأولويات والسياسات. وعلاوة على ذلك، قال إن حكومته تعترف بالأدوار الرئيسية للمجالس الإقليمية، والمنظمات الصحية التي يشرف عليها المجتمع المحلي، والعاملين الصحيين من أبناء السكان الأصليين في ضمان توفير خدمات صحية فعالة للشعب الأصلي.

١٠١- وقال نائب وزير الصحة الكندي المراقب عن بلاده إن الشعوب الأصلية في كندا تحصل على الخدمات الصحية ذاتها التي يحصل عليها غيرهم من الكنديين. وإضافة إلى ذلك، تتحمّل الحكومة الاتحادية تكاليف نقل الشعب الأصلي الذي يعيش في مناطق نائية، كما تقوم مستشفيات عديدة بصورة منتظمة باستخدام مترجمين، وموظفين اتصال من أبناء السكان الأصليين، للتغلب على حواجز اللغة والثقافة. وقال إنه يجري في الوقت الحاضر إصلاح نظام الرعاية الصحية الوطني وذلك بنقل الرعاية الصحية من المستشفيات إلى البيوت والمجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى إغلاق عدد من المستشفيات الريفية الصغيرة، وبالتالي إلى تعقيد عملية الوصول إلى المستشفيات. وشمل هذا الاصلاح أيضا إنشاء سلطات صحية إقليمية أنيطت بها مسؤولية اتخاذ معظم القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية في مناطقها. وقال إن الحكومات بمختلف مستوياتها في كندا قد وضعت سياسات لتوفير الخدمات الصحية للشعب الأصلي مركزة على الاتجاه الذي حدده هذا الشعب والقائم على اعتبار الرعاية الصحية كلية وتخضع لاشراف المجتمع المحلي، وتستجيب لحاجات هذا المجتمع المحلي وأولوياته. وقال إن حكومته قد نقلت حتى الآن البرامج الصحية للمجتمع المحلي إلى ٢٥ في المائة من المجتمعات المحلية كافة.

١٠٢- وقال ممثل كولومبيا إن حكومته تضع في اعتبارها، عندما تحدّد سياسات موجهة إلى الشعوب الأصلية، ثلاثة جوانب أساسية لمفهوم نظم الصحة للسكان الأصليين هي: النظرة الكلية إلى عالم الشعوب الأصلية؛ والتفاعل المؤثر بين النظم الصحية للسكان الأصليين وغيرهم من السكان؛ وضرورة ضمان ألا تؤثر العولمة على الرعاية الصحية المجانية للشعوب الأصلية. وقال إن حكومته قد وضعت بضع استراتيجيات في المجال الصحي للسكان الأصليين تستند إلى تعليم الشبان من أبناء السكان الأصليين استخدام الأدوية التقليدية؛ وضمان أن تكون المراكز الصحية ملائمة من الناحية الثقافية؛ وضمان الوصول إلى المجتمعات المحلية النائية للسكان الأصليين؛ ووضع خطة للدعم تشمل جميع الشعوب الأصلية.

١٠٣- وقال المراقب عن البرازيل إن حكومته كانت في المقدمة عند اقتراح قرارات في اجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، وفي جمعية الصحة العالمية، وهي قرارات ترمي إلى وضع إطار منظم للتعاون الدولي بشأن صحة السكان الأصليين. وتعتبر صحة الشعب الأصلي البرازيلي من الأولويات العليا لدى

حكومته كما هي الحال بالنسبة إلى ترسيم أراضيه، وذلك بالنظر إلى الصلة التي لا تنفصل بين صحته والمحافظة على موئله، ولذلك تم إنشاء وحدة خاصة للتنسيق في شؤون صحة السكان الأصليين في وزارة الصحة، وعقد اجتماعين وطنيين بمشاركة واسعة من قبل الشعب الأصلي لتحديد الأولويات، وإنشاء لجنة صحية مشتركة بين المؤسسات تضم أربعاً من منظمات الشعب الأصلي لتقديم المشورة إلى مجلس الصحة الوطني البرازيلي، وإنشاء مجالس صحية محلية للسكان الأصليين. وهذه الأنشطة جميعها تستند إلى مفهوم الاهتمام المتكامل بالصحة الذي يشمل الرعاية الصحية والتنمية المستدامة كما تستند أيضا إلى نموذج يقوم على الاعتراف بالممارسات والمعارف الصحية التقليدية واحترامها والمحافظة عليها بغية تعزيز التعايش القائم على الانسجام والتعاون مع الطب الغربي. وإضافة إلى ذلك، تكلم عن الحالة الصحية لليانوماميين الذين أصبحت لهم منذ عام ١٩٩١ منطقة صحية خاصة بهم، مما أدى بالفعل إلى حدوث انخفاض في معدلات الوفاة والاصابة بالملاريا.

١٠٤- وتكلمت المراقبة عن الدانمرك وممثلة الحكم المحلي في غرينلاند فأشارت إلى وجود مجموعة من المشاكل الصحية في غرينلاند رغم أنه يمكن الحصول على الرعاية الصحية والعلاج بالمجان وبمستوى رفيع. وقالت إن الحكم المحلي قد أطلق في عام ١٩٩٣، بوحي من السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم، حملة شعارها "حياة أقوى" بغية ايجاد وزيادة وعي كل فرد لقدرته على عيش حياة أفضل من الناحية الصحية. ونتيجة لتزايد هذا الوعي، افتتح في غرينلاند في عام ١٩٩٥ مركز لإعادة تأهيل المدمنين على الكحول، ونظمت أنشطة طوعية في المجتمعات المحلية مثل تشكيل مجموعات المساعدة الذاتية، وإقامة خطوط هاتفية للمساعدة، وغير ذلك. مما يعزز فلسفة الحكم المحلي التي ترى أن أسباب المشاكل الصحية تتصل اتصالاً وثيقاً بسيطرة الشعب على أرضه وموارده وهويته كشعب وثقافة. وأشارت إلى أن مصدر الغذاء الرئيسي لشعب غرينلاند هو لحوم الحيوانات اللبونة البحرية التي يمنع استهلاكها أمراض شرايين القلب وتجلط الدم في الشرايين بحسب استنتاجات تم التوصل إليها في غرينلاند والمنطقة القطبية. وقالت إن حكومتها وجدت أنه من الصعب قبول الضغط الشديد الذي تمارسه بعض البلدان الصناعية للحدّ من حقهم في صيد الحيوانات اللبونة البحرية وتطوير اقتصاد مستدام وقاعدة تجارية. ودعت منظمة الصحة العالمية إلى تعيين جهة للتنسيق بشأن العقد الدولي وطلبت إلى المنظمة وضع برنامج عمل لصحة السكان الأصليين.

١٠٥- وقال المراقب عن الولايات المتحدة الأمريكية إن لدى بلاده نظاماً كاملاً للرعاية الصحية يدعى "قسم الرعاية الصحية الهندية للهنود الأمريكيين والسكان الأصليين في ألاسكا". وقال إن التحسينات التي أدخلت على ذلك القسم من خلال قانون تحسين الرعاية الصحية للهنود لعام ١٩٨٦ أدت إلى تزايد مستمر في العمر المتوقع للهنود الذي بات الآن يقرب من المتوسط الأمريكي، كما أدت إلى نقص كبير في معدلات وفيات الرضع. ولا تزال توجد مشاكل محددة فيما يتعلق بارتفاع معدل الاصابة بالأمراض مثل السكري والسل وأمراض القلب.

١٠٦- وقال المراقب عن النرويج إن وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية قد عينت في عام ١٩٩١ لجنة لدراسة مسألة الخدمات الصحية والاجتماعية للسكان الساميين في النرويج، وقدمت هذه اللجنة في عام ١٩٩٥ تقريرها المعنون "خطة للخدمات الصحية والاجتماعية للسكان الساميين في النرويج". وقد استندت هذه الخطة إلى مبدأ الخدمات الصحية والاجتماعية المتكاملة والمنسقة للسكان الساميين النرويجيين، واضعة في الاعتبار حاجاتهم المحددة. وقد أكد هذا التقرير أنه من الضروري اعتماد نهج مشترك بين القطاعات لتحسين الحالة الصحية والاجتماعية للساميين، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير الوقائية. وقد عُمم هذا التقرير

على الهيئات المختصة للتعليق عليه؛ وقدم البرلمان السامي تعليقات شاملة، تضمنت مقترحات بمتابعة عدد من المقترحات الواردة في التقرير. ويعتبر هذا التقرير خطوة هامة تستهدف الحصول على مزيد من المعرفة المنهجية المتعلقة بالخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية للساميين، ومن المأمول فيه أن يشكل هذا التقرير أساساً لإدخال تحسينات على مخططات الخدمات الصحية والاجتماعية للساميين.

١٠٧- وقال الدكتور أَريك غون، مدير شعبة تنظيم وإدارة النظم الصحية في منظمة الصحة العالمية إن منظمته قد أحاطت علماً على نحو دقيق بالتعليقات التي قدمتها الرئيسة - المقررة وجميع المشاركين، وسوف تدرس هذه التعليقات بدقة للتوصل إلى الطريقة الفضلى لإدخالها في البرنامج الذي سوف يقدمه المدير العام إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ورأى أن بعض المقترحات كان عملياً بينما لم يكن بعضها الآخر كذلك، ولكن معظم هذه المقترحات يعكس مُثُل ومبادئ الصحة للجميع والرعاية الصحية الأولية التي تتضمنها بالفعل السياسات والبرامج الصحية لمنظمة الصحة العالمية.

١٠٨- وقد رحّب عدد كبير من ممثلي السكان الأصليين ومن المراقبين عن الحكومات أيضا بتركّز المداولات التي دارت حول هذا البند من بنود جدول الأعمال على مسألة الصحة، وأعربوا عن امتنانهم لمشاركة منظمة الصحة العالمية.

رابعا- النظر في المحفل الدائم للسكان الأصليين

١٠٩- لدى تقديم هذا البند، ركزت الرئيسة - المقررة على أهمية وفائدة محفل دائم للشعوب الأصلية في العالم. وأشارت أيضاً الى ورقة العمل التي أعدت لحلقة العمل المتعلقة بإنشاء محفل دائم (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1995/7/Add.2)، وأعربت عن تأييدها وتقديرها لحكومة شيلي التي عرضت استضافة حلقة العمل الثانية المتعلقة بالمحفل الدائم.

١١٠- وقال المراقب عن شيلي إن وفده يعتبر أن إنشاء محفل دائم مسألة تتمتع بأولوية عليا. كما إنه ينبغي حل المسألة فور الانتهاء من استعراض الإجراءات والبرامج القائمة في إطار الأمم المتحدة بشأن السكان الأصليين، والذي يجب أن يضطلع به الأمين العام عملاً بالولاية المعطاة بموجب قرار الجمعية العامة ١٥٧/٥٠ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وشدد أيضاً المراقب عن شيلي على وجوب عدم ايقاف تلك العملية، التي هي الآن قيد التنفيذ، واعطاء المزيد من الجهود لإنشاء المحفل الدائم. كما أشار الى قرار لجنة حقوق الإنسان ٤١/١٩٩٦ الذي أحاطت فيه اللجنة علماً بتوصية الجمعية العامة بأن تنظر في عقد حلقة عمل ثانية بشأن إمكانية إنشاء محفل دائم، وكرر عرض حكومته لاستضافة حلقة العمل الثانية في أوائل عام ١٩٩٧.

١١١- وقالت المراقبة عن الدانمرك، التي تحدثت أيضاً باسم فنلندا، وآيسلندا، والنرويج، والسويد، وحكومة الحكم الذاتي في غرينلاند، إن تقدماً قد أحـُرز في مناقشة العديد من المسائل المتعلقة بإنشاء محفل دائم. وأشارت الى تقرير حلقة العمل الأولى الذي بين أن العديد من الحكومات وجميع الممثلين الأصليين الموجودين في حلقة العمل قد أيدوا فكرة اعطاء المحفل الدائم ولاية واسعة، فضلاً عن نطاق واسع يغطي مسائل كالتنمية، والبيئة، والثقافة، وحقوق الإنسان. ثم قالت إن المحفل الدائم، نظراً لولايته الواسعة، ينبغي أن يوضع

على مستوىً عالٍ داخل الأمم المتحدة، على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولفتت الانتباه أيضاً الى الاستعراض الجاري لآليات الأمم المتحدة وإجراءاتها وبرامجها القائمة بشأن السكان الأصليين، وحثت وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على تسهيل اكمال الاستعراض. وبالإضافة الى ذلك، رأت، استناداً الى نتائج الاستعراض، أنه ينبغي الدعوة الى عقد حلقة عمل ثانية بشأن إنشاء المحفل.

١١٢- وقال المراقب عن استراليا إن حكومته تدعم إنشاء محفل دائم، وإنه ينبغي أن يكون مرتبطاً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوىً عالٍ مناسب. وأضاف أن من المستحسن أن يكون للمحفل الدائم ولاية تتناول كامل التشكيلة من المسائل التي تهم الشعوب الأصلية، وأن تمتد الولاية الى أبعد من التركيز الضيق على حقوق الإنسان بحيث تشمل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، فضلاً عن تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة باهتمامات الشعوب الأصلية. وقال المراقب عن استونيا إن هناك حاجة الى محفل دائم للشعوب الأصلية مع وجوب اعطاء الأولوية لهذه المسألة. وأعرب المراقب عن المكسيك عن تأييد حكومته لإنشاء محفل دائم في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

١١٣- وقدم ممثلو الشعوب الأصلية الذين يحضرون الاجتماع الإعدادي للسكان الأصليين التابع للفريق العامل، قراراً مشتركاً بشأن مسألة إمكانية إنشاء محفل دائم يقول إن المحفل الدائم ينبغي ألا يكون بديلاً للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، وإنه ينبغي أن ينشأ على أعلى مستوىً في الأمم المتحدة، بوصفه هيئة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو للجمعية العامة. وبالإضافة الى ذلك، أعلن أن من الضروري أن يكون للشعوب الأصلية وصولاً الى المحفل الدائم مماثلاً لما يتمتعون به بالنسبة للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وشدد على أن من الأمور الحاسمة أن تلعب الوكالات المتخصصة دوراً نشطاً في مناقشات المحفل الدائم، وأن تقدم الى المحفل التقارير عن أنشطتها المتسمة بفائدة خاصة للشعوب الأصلية.

١١٤- وأدلت خمس منظمات للسكان الأصليين من استراليا ببيان مشترك قالت فيه إنه ينبغي للمحفل الدائم أن يكون قادراً على تلقي الشكاوى بشأن إساءة استعمال حقوق الإنسان للسكان الأصليين، فضلاً عن استعراض التطورات التي تعني السكان الأصليين. كما قالت إن ولاية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي أن تمتد لرصد تنفيذ أي إعلان مقبل للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

١١٥- وفي بيان مشترك، قالت مجموعة الشعوب الأصلية الآسيوية الممثلة في الفريق العامل إنه ينبغي للمحفل الدائم أن يكون، على الأقل، بذات المستوى الذي يتمتع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وركزت على أنه ينبغي أن يعطى للمحفل الدائم، من ضمن جملة أمور، ولاية اتخاذ تدابير مناسبة لحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

١١٦- وقال العديد من ممثلي السكان الأصليين إنه ينبغي أن ينشئ المحفل الدائم على أعلى مستوى ممكن في نظام الأمم المتحدة، وعلى الأقل بصفته هيئة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشار بعض ممثلي السكان الأصليين الى إمكانية إنشاء المحفل الدائم المقبل بوصفه لجنة وظيفية. وقال أحد الممثلين إن المحفل يمكن أن يسمى "لجنة الأمم المتحدة المعنية بأوضاع الشعوب الأصلية".

١١٧- ورأت الحكومات، فضلاً عن ممثلي السكان الأصليين، أن ولاية المحفل الدائم ينبغي أن تمتد الى ابعد من حقوق الإنسان. وقيل إن الولاية يمكن أن تشتمل على المسائل الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والمدنية، والاجتماعية، والبيئية، والإنمائية، والتربوية. وقال العديد من الممثلين إن المحفل الدائم يجب ألا يشكل ازدواجاً مع أعمال الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. واقـُترح أيضاً أن يستمر الفريق العامل في أعماله، وألا ينظر الى المحفل الدائم على أنه بديلاً للفريق العامل.

١١٨- وتناول بعض المتحدثين باسم السكان الأصليين مسألة تشكيل المحفل الدائم. وركز البعض على أنه ينبغي أن يتشكل المحفل من عدد متساوٍ من الأعضاء عن الحكومات وعن الشعوب الأصلية على أساس توزيع جغرافي متعادل. ورأى بعض ممثلي السكان الأصليين أن الخبراء المستقلين يمكن أن يكونوا أعضاءً اضافيين في المحفل الدائم.

١١٩- ورحب العديد من المتحدثين الممثلين للحكومات والشعوب الأصلية على حد سواء بمبادرة حكومة شيلي باستضافة حلقة العمل الثانية بشأن إمكانية إنشاء محفل دائم. وتم تحديد الاستعراض الجاري للآليات والإجراءات والبرامج القائمة وحلقة العمل الثانية المخططة بأنها عناصر أساسية في العملية المتعلقة بإنشاء محفل دائم.

١٢٠- وأعلن السيد ميغيل ألفونسو مارتينز، عضو الفريق العامل، أنه يعتبر أن الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين هو محفل دائم وأنه كان قلقاً شخصياً، منذ أن وضع مؤتمر فيينا توصيته حول هذا الموضوع، من أن يكون المحفل الدائم المقترح بديلاً للفريق العامل الدائم المعني بالسكان الأصليين. وقال إن توصية مؤتمر فيينا لم تشر الى ما يتوجب أن يقوم به المحفل الدائم، وإن تسمية "المحفل الدائم" هي مضللة نظراً للطابع الدائم للفريق العامل. غير أنه ركز على أن المحفل الدائم الجديد ينبغي ألا يتناول المسائل التي تغطيها ولاية الفريق العامل، وأنه ينبغي أن يكون هيئة موجهة نحو العمل وليس فقط قاعة مناقشة. وأضاف أن من الضروري أن تكون المسائل الجوهرية، مثل الولاية والعضوية والآثار المالية موضع دراسة في حلقة العمل الثانية.

١٢١- وأثار السيد الحجي غيسه، عضو الفريق العامل، مواضيع الاهتمام ذاتها التي أثارها السيد ألفونسو مارتينيز. وفضلاً عن ذلك، رأى أن بعض المشتركين قد أثاروا في اجتماع الفريق العامل، مسائل تقع خارج ولاية الفريق، وأن العديد منهم قد أثاروا مسائل خاصة بالأقليات، لا مسائل تخص السكان الأصليين. وقال إن من الضروري تحديد عمل الهيئات التي تتناول مسائل السكان الأصليين، بغية عدم خلط مسائل السكان الأصليين مع المسائل المتعلقة بالأقليات.

خامساً - العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

١٢٢- عند تقديم هذا البند، شرحت الرئيسة - المقررة أنه يجب الوفاء بعدد من المتطلبات بغية انجاح العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وطالبت بمزيد من التدابير التشغيلية والالتزامات السياسية إزاء المحفل الدائم من جانب منظومة الأمم المتحدة. كما ناشدت الحكومات والكيانات الخاصة بزيادة مساهمتها في صندوق التبرعات للعقد. وفيما يتعلق بالصندوق، قالت إن الفريق الاستشاري الذي أنشأه منسق العقد، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، لأداء المشورة له بشأن الإجراءات وصرف الأموال المتاحة، هو مؤلف من مجلس أمناء صندوق التبرعات للسكان الأصليين، ورئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، وممثلي الحكومات المانحة (كندا، والدانمرك، واليابان) وممثلاً عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

١٢٣- وقال ممثل للسكان الأصليين من روسيا إنه ينبغي عدم استخدام العقد من أجل مشاريع رمزية. وقال إنه، خلال السنوات الأربع الأولى من العقد، ينبغي أن يعتمد مشروع الإعلان وأن يبدأ العمل على صياغة اتفاقية بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ وإنه ينبغي تنظيم مؤتمر عالمي للشعوب الأصلية في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠؛ وإنه ينبغي للحكومات أن تعدل تشريعاتها الوطنية وتدرج فيها معايير دنيا بشأن الشعوب الأصلية؛ وإنه ينبغي للجنة حقوق الإنسان أن تضع إجراءات خاصة للشكاوى وللبلاغات الرسمية.

١٢٤- وقال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية إن شعبه، في إطار العقد، قد بدأ المرحلة الأولى في تطوير تبادل مع شعب مابوتشي في شيلي. وشدد على ضرورة قيام الحكومات بدعم المبادرات الإنمائية للمجتمعات المحلية للسكان الأصليين على المستوى المحلي حيث يمكن ارتقاب نتائج محسوسة. وأعلنت ممثلة أخرى من أمريكا الشمالية أنه تقع أيضاً على شعوبها الأصلية مسؤولية تعزيز العقد، كما أعلنت أن شعبها سيضطلع بأنشطة لجمع الأموال.

١٢٥- وقالت ممثلة عن السكان الأصليين من استراليا إنه قد عهد الى منظمتها بمسؤولية تنسيق وتخطيط وتنفيذ أنشطة العقد في البلد الذي تعيش فيه. وأعلنت أن أحد الأنشطة المضطلع بها هو تمويل تحليل لمشروع الإعلان ووضع صيغة له بلغة بسيطة. وطلبت، باسم منظمتها، أن يوفر منسق العقد للفريق العامل تقارير منتظمة عن أنشطة العقد في أنحاء العالم، وأن يضع آلية تقييم لنتائج العهد. وناشدت الحكومات أن تضطلع بالتزامات أكبر لتمويل صندوق التبرعات. وأعلنت أيضاً أنه ينبغي اعتماد مشروع الإعلان من جانب الجمعية العامة، كما ينبغي أيضاً إنشاء المحفل الدائم.

١٢٦- وأعلن شاب من السكان الأصليين من أوروبا الشرقية أن شباب السكان الأصليين في العالم يجب أن يكونوا جزءاً من العقد، واقترح القيام بجميع الجهود الممكنة لضمان أن شباب السكان الأصليين سيتمثلون في الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والفريق العامل المنشأ عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٥/٣٢ المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٩٥، وكذلك في الفريق الاستشاري لصندوق التبرعات للعقد ومجلس أمناء صندوق التبرعات للسكان الأصليين.

١٢٧- وقال ممثل للسكان الأصليين من أفريقيا إن نقص الموارد في صندوق التبرعات يبعث على التشاؤم، وناشد الحكومات باتباع وعودهم الشفهية بالعمل وأداء المزيد من المساهمات، بحيث لا يبقى الصندوق "فيلاً أبيض". وقال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا اللاتينية إنه ينبغي تنسيق العقد من جانب الشعوب

الأصلية، وأنه، لكي يكون العقد ناجحاً، ينبغي القيام بمزيد من الاتصال على نحو أفضل بين منظومة الأمم المتحدة والشعوب الأصلية، وفيما بين الشعوب الأصلية أنفسها. وجاء التشديد على هذه النقطة الأخيرة أيضاً من جانب ممثل للسكان الأصليين من أفريقيا، الذي أعلن أيضاً أن الشعوب الأصلية ليست مطلعة على العقد، وأنه ينبغي القيام بمزيد من الأنشطة التربوية والإعلامية.

١٢٨- وقال ممثل للسكان الأصليين من أمريكا الشمالية إن الرياضة هامة لصحة الشعوب الأصلية ورفاهها الشامل. وأفاد عن إقامة اجتماعين رياضيين اقليميين، وأعلم الفريق العامل بإقامة اجتماع ثالث في عام ١٩٩٧. وطالب بإدراج تنظيم اجتماعين لألعاب الأمم الأصلية في العالم في برنامج أنشطة العقد.

١٢٩- وقال المراقب عن اليابان إن حكومته ترى وجوب تعزيز برامج صندوق التبرعات في مجال المحافظة على ثقافات السكان الأصليين والمبادلات الثقافية فيما بين السكان الأصليين. كما قال إن من الأهمية بمكان تأمين إدارة واستخدام فعالين للموارد المتاحة، وإنه ينبغي أن يكون لصندوق التبرعات حساب منفصل. وطلب من الأمانة العامة اتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء صندوق التبرعات بوصفه صندوقاً مستقلاً.

١٣٠- ورحب المراقب عن الدانمرك بإنشاء الفريق الاستشاري لصندوق التبرعات، وشرح أن الدانمرك اشترك في ذلك الفريق بصفته مراقباً نشطاً، ولم يرغب في الاشتراك في اعتماد توصيات تتعلق بمشاريع محددة. وقال أيضاً إن حكومته تعلق أهمية كبرى على الخطوط التوجيهية للإدارة المالية التي اعتمدت في الاجتماع الأول للفريق، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء حساب مستقل لصندوق التبرعات في جنيف، وتعزيز الدعم للصندوق في مجال الأمانة. وفي الختام، قال إن حكومة الدانمرك سوف تحول مساهمتها الى الصندوق فور اعتماد الخطوط التوجيهية رسمياً ووضعها قيد التنفيذ.

١٣١- وقالت المراقبة عن كندا إن قادة السكان الأصليين الوطنيين قد دعيوا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الى مناقشة أهداف العقد وأنشطته المقبلة الممكنة مع وزير الشؤون الهندية. وقد أثار ذلك اهتماماً مشتركاً فيما بين المجموعات الأصلية الممثلة في الاجتماع إزاء موضوع التجارة الدولية والتنمية المدرجة في العقد. وقالت إن العقد قد كان حافزاً لزيادة الإدراك بمسائل السكان الأصليين، وإن المزيد من المبادرات المتعلقة بالمجموعات المحلية قد تدرج في العقد، مثل نظام موارد التراث، والتي تضم مرتعاً للحياة البرية ونظاماً للممرات يدمج في الأنشطة الثقافية وأنشطة السفر المغامر والسياحة البيئية، الذي وضعته مجموعة محلية من السكان الأصليين في كولومبيا البريطانية.

١٣٢- وقالت المراقبة عن السويد إن حكومة السويد قد أنشأت لجنة وطنية لمسائل السكان الأصليين، تضم شعب سامي، فيما يتعلق بالعهد. وقد اعتمدت اللجنة الوطنية خطة عمل سوف تسهم، فور تنفيذها، في بحث عدة مسائل تتعلق بشعب سامي. كما أن اللجنة قد نظمت عدداً من الأنشطة، بما فيها حلقة دراسية عن الحقوق في الأرض، ومعارض تتعلق بالثقافة والتقاليد السامية، ولكنها اضطلعت أيضاً بأنشطة تتعلق بالسكان الأصليين في مناطق أخرى من العالم.

١٣٣- وقال المراقب عن استراليا إن النجاح سوف يتوقف جزئياً على المساهمات والمبادرات من جانب الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، واللجان الوظيفية، وغيرها من منظمات الأمم المتحدة. وقال إن مسؤولية تنسيق أنشطة العهد وتخطيطها وتنفيذها قد أعطيت للجنة السكان الأصليين وسكان جزر مضيق

تورس، وإن هدفاً هاماً من تلك الأنشطة هو زيادة الإدراك بحقوق واهتمامات السكان الأصليين لدى المجتمع على وجه أعم. وأضاف أن أنشطة العقد سوف تكمل وتعزز عمليات المصالحة، إذ توفر التركيز والمناسبات والفرص لتعميق التفهم لمسائل السكان الأصليين في صفوف المجتمع الاسترالي.

١٣٤- ورحبت المراقبة عن نيوزيلندا بإنشاء الفريق الاستشاري لصندوق التبرعات للعقد، وبالخطوط التوجيهية لإدارة المدفوعات الأولى وفقاً لتوصيات الفريق. غير أنها أعربت عن قلقها بشأن إدارة الصندوق بوصفه حساباً فرعياً، وطالبت بإنشائه بوصفه حساباً مستقلاً. وختمت قائلة إن المزيد من المساهمات الى الصندوق من جانب حكومة نيوزيلندا ستتوقف الى حد بعيد على التحسينات فيما يتعلق بإدارة الصندوق.

١٣٥- وأيد السيد ألفونسو مارتينز ، عضو الفريق العامل، وجهة النظر التي عرضتها عدة حكومات بوجوب إنشاء صندوق التبرعات بوصفه حساباً مستقلاً، وألا يبقى حساباً فرعياً.

١٣٦- ورأى السيد غيسه، عضو الفريق العامل، أنه ينبغي لصندوق التبرعات للعهد أن يدعم مشاريع صغيرة تؤثر على الحياة اليومية للشعوب الأصلية.

سادسا- دراسة المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين

١٣٧- أسف المقرر الخاص، السيد ألفونسو مارتينز، لإعلام الفريق العامل بأنه، نظراً لأسباب تقنية خارجة عن إرادته، لم يتمكن من تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان ١٠٩/١٩٩٦، الذي طلبت فيه اللجنة من المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مرحلياً ثالثاً عن "دراسة المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين" الى الفريق العامل في دورته الرابعة عشرة. وقدم المقرر الخاص أيضاً اعتذاره لعدم تمكنه من تقديم تقريره المرحلي الثاني الى الفريق العامل في دورته الثالثة عشرة في عام ١٩٩٥، نظراً لمشاكل صحية. وقال المقرر الخاص إنه سيقدم تقريره المرحلي الثالث الى اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة والأربعين، وإنه سوف ينهي دراسته ويقدم تقريره الختامي في عام ١٩٩٧.

١٣٨- وعند تقديم البند، أشار المقرر الخاص الى تقريره المرحلي الثاني (E/CN.4/Sub.2/1995/27)، ولا سيما الى أفكاره الواردة في الفصل الثاني والمتعلقة بالتقسيم الثنائي بين الأقلية/والسكان الأصليين. وقال إنه ينبغي إجراء المزيد من التوسع في دراسة هذه المسألة الهامة. وقال إن من الضروري تحديد التمييز بين عبارة "الشعوب الأصلية" وعبارة "الأقليات". ويتسم ذلك بأهمية خاصة في السياق الآسيوي والأفريقي، حيث يصعب أو حتى يتعذر، في جميع الحالات تقريباً، تحديد من هم السكان الأصليين ومن ليسوا من السكان الأصليين.

١٣٩- وهنأ السيد غيسه، عضو الفريق العامل، السيد ألفونسو مارتينز على تقريره ، وشدد على أهمية إجراء المزيد من التوسع في دراسة التقسيم الثنائي بين الأقليات والشعوب الأصلية.

١٤٠- وركز العديد من ممثلي السكان الأصليين على أهمية الدراسة الجارية بشأن المعاهدات. وأعربوا أيضاً عن رأي يقول إن المعاهدات تبقى إحدى أفضل الوسائل لتحقيق علاقات منصفة بين الشعوب الأصلية والدول. وقيل أيضاً إن من الضروري تأمين احترام المعاهدات وتنفيذها.

١٤١- وقال ممثل عن السكان الأصليين من استراليا إن السلطات الاستعمارية قد استخدمت عقيدة "الأرض بلا مالك" (terra nullius) لتبرير احتلالها لأراضي وأقاليم السكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس، وبالتالي لم تبرم معاهدات رسمية بين استراليا والشعوب الأصلية وغير الأصلية. وقال المتحدث إنه ينبغي للمقرر الخاص أن يدرس بالتالي التشعبات المعاصرة للتطبيق التاريخي لعقيدة "الأرض بلا مالك".

١٤٢- وأشار ممثل عن السكان الأصليين من المحيط الهادئ الى الوثيقة (E/CN.4/Sub.2/1992/32)، وقال إن كا لهوي هاواي هي إحدى دراسات الحالة التي تظهر في ذلك التقرير. وقال المتحدث إن دراسة الحالة تلك لم تستكمل، وحث بالتالي الفريق العامل على تخصيص الوقت المطلوب لانهائها.

١٤٣- وقال ممثل عن السكان الأصليين في أوروبا الشرقية إنه ينبغي للمقرر الخاص أيضاً أن يضطلع بدراسات حالات تخص الشعوب الأصلية في الاتحاد السوفياتي السابق. وقال المتحدث أيضاً إن دراسة المعاهدات لن تكون كاملة دون مراعاة حالات الشعوب الأصلية في هذا الجزء الكبير من كوكب الأرض.

١٤٤- وأشار ممثل عن السكان الأصليين من أفريقيا الى معاهدة بين الحكومة البريطانية وشعبه المعقودة في عام ١٩٠٤، وقال إن شعبه لم يفهم فحوى ذلك الاتفاق وروحه، إذ أن قادة الشعب كانوا أميين وتنقصهم القدرة على فهم مفعول المعاهدة. وقال إنه ينبغي التعويض على شعبه وإنه ينبغي تفسير المعاهدات لصالح الشعوب الأصلية.

١٤٥- وهنأت الرئيسة - المقررة المقرر الخاص وشكرته على بيانه الشفهي، وقالت إنها ترتقب أن تقرأ باهتمام خاص تقريره المرحلي الثالث الذي سيقدمه الى اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والأربعين.

سابعاً - مسائل أخرى

ألف - اجتماعات وحلقات دراسية

١٤٦- أشار ممثل عن السكان الأصليين من أمريكا الجنوبية الى أن الشعوب الأصلية تحتاج الى تدريب كي تكون قادرة على الاشتراك بشكل كامل وفعال في الحلقات الدراسية وغيرها من الاجتماعات.

١٤٧- وأبلغت شابة من السكان الأصليين من أوروبا الشمالية عن عقد المؤتمر العالمي الرابع لشباب السكان الأصليين في ساميلاند، والذي استجلب ٥٠٠ شاب من ٢٣ شعباً من جميع القارات. وقالت إن موضوع المؤتمر، "وضع التوازن بين المعلمات القديمة والمسارات الجديدة"، كان يهدف الى ايجاد تبادل متوازن بين المسائل السياسية والثقافية. وأعلمت الفريق العامل أن المؤتمر قد أقر بأن لكل شخص مسؤولية إفرادية في تخفيف استهلاك الموارد الطبيعية، وإنه ينبغي للهيئات الحكومية أن تدعم المبادرات الرامية الى وضع مشاريع تهدف الى إنشاء أنظمة تربوية تعطي الأولوية للمعارف التقليدية والتعليم الثنائي اللغة، وإنه ينبغي للسلطات

أن توفر الموارد الكافية من أجل علاج الادمان على الكحول باستخدام أساليب السكان الأصليين. وكان من نتائج المؤتمر الملموسة إنشاء "شبكة شباب السكان الأصليين" التي سيتصل عبرها شباب السكان الأصليين من جميع أنحاء العالم فيما بينهم.

١٤٨- وقدم ممثل عن السكان الأصليين من أمريكا الشمالية بياناً بتوافق الآراء صادراً عن الاجتماع التمهيدي للسكان الأصليين المعقود قبل اجتماع الفريق العامل، والذي دعا الى تعديل قرار لجنة حقوق الإنسان ٣٢/١٩٩٥ المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٩٥، من أجل تأمين الاشتراك الكامل للشعوب الأصلية في الفريق العامل بشأن وضع مشروع الإعلان. وقدم الممثل إعلاناً آخر بتوافق الآراء يدعو الفريق العامل الى أن يتأكد، بموجب قرار، من أن بند جدول الأعمال المعنون "مسائل السكان الأصليين" يبقى كما هو في لجنة حقوق الإنسان أو يعدل ليصبح "حقوق الشعوب الأصلية".

١٤٩- وأشار ممثل مركز موارد القانون الهندي الى اجتماع خبراء الأمم المتحدة بشأن حقوق الأرض ومطالبات السكان الأصليين، المعقود في وايت هورس، كندا، والى الأهمية الكبرى التي ترتديها مشكلة الأرض بالنسبة للشعوب الأصلية والحكومات. وأوصى بالحاح أن تقترح اللجنة الفرعية، إذا أمكن أثناء دورتها الحالية، على لجنة حقوق الإنسان أن تعين مقرراً خاصاً من اللجنة الفرعية لتحليل الترتيبات القائمة بشأن الحقوق في الأراضي. وأيد هذا الاقتراح العديد من الوفود الأخرى من السكان الأصليين.

باء - صندوق التبرعات للسكان الأصليين

١٥٠- قالت ممثلة عن السكان الأصليين من أوقيانيا إن منظمتها تؤيد صندوق التبرعات للسكان الأصليين، وطلبت من المنظمات والحكومات أن تقتدي بمنظمتها وتسهم في الصندوق. غير أنها أعلنت أن منظمتها تخضع لشروط صارمة فيما يتعلق بالتقارير المالية، وتتمنى، لصالح المحاسبة الشفافة، لو أمكن للأمانة أن تقدم بياناً سنوياً يفصل الإنفاق الفعلي بحسب الغرض والمنطقة. وبغية تسهيل توفير تلك المعلومات، أوصت بأن تنقل إدارة صندوق التبرعات للسكان الأصليين من نيويورك الى جنيف.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - وضع المعايير

١٥١- أعرب الفريق العامل عن رأيه بأن الجزء من ولايته المتعلق بوضع المعايير لا يزال يرتدي أهمية أساسية.

١٥٢- واستمع الفريق العامل مع الاهتمام وأخذ علماً بالتعليقات والمقترحات المتعلقة بمفهوم "الشعوب الأصلية". وأعرب أيضاً عن ارادته في مساعدة الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المنشأ بموجب قرار اللجنة ٣٢/١٩٩٥، إذا طلب منه ذلك، في أي توضيح أو تحليل مفاهيمي يتعلق بمشروع الإعلان.

١٥٣- ولاحظ الفريق العامل أن ممثلين عن الشعوب الأصلية والعديد من الوفود الحكومية قد رأوا أنه ليس من الضروري ومن المستحسن وضع تعريف عالمي "للشعوب الأصلية".

١٥٤- وقرر الفريق العامل أن يوصي اللجنة الفرعية بأن تحيل وثيقة العمل التي وضعتها رئيسته - المقررة، السيدة ايريكا - ايرين أ. دايس (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/2) الى الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والشعوب الأصلية، طالبة تعليقاتها، وأن تطلب من الرئيسة - المقررة أن تعد ورقة عمل إضافية على أساس المعلومات الواردة لعرضها على الفريق العامل في دورته الخامسة عشرة.

١٥٥- وقرر الفريق العامل الاستمرار في النظر في مفهوم "الشعوب الأصلية" في دورته الخامسة عشرة تحت بند جدول الأعمال المتعلق بوضع المعايير.

باء - استعراض التطورات

١٥٦- أخذ الفريق العامل علماً بالرأي الذي عبرت عنه الشعوب الأصلية والعديد من الحكومات والقائل إن جدول الأعمال المتعلق باستعراض التطورات يوفر مناسبة هامة لتلقي معلومات قيمة بشأن أحوال الشعوب الأصلية والمبادرات السياسية الحكومية الأخيرة في ذلك المجال.

١٥٧- وأعرب الفريق العامل عن بالغ تقديره لممثلي منظمات السكان الأصليين الذين انتقلوا، بكلفة كبيرة وفي بعض الأحيان بصعوبات، الى مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتوفير المعلومات بشأن التطورات الهامة المتعلقة بشعوبهم ومجتمعاتهم. كما أعرب عن عميق تقديره لممثلي الحكومات المراقبة التي وفرت معلومات جوهرية وقيمة بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالشعوب الأصلية في بلدانها.

١٥٨- كما أعرب الفريق العامل عن عميق تقديره لممثلي منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة الأمريكية للمشورة التي قدموها والمعلومات والبيانات الجوهرية التي وفروها. كما رحب بمشاركة العديد من الخبراء في صحة السكان الأصليين والرسميين الحكوميين الذين قدموا الى جنيف لتقاسم خبراتهم.

١٥٩- وقرر الفريق العامل أن يوصي الى اللجنة الفرعية بأن تطلب من مركز حقوق الإنسان أن ينظم، مع منظمة الصحة العالمية، اجتماعات على المستويين الدولي والإقليمي، في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، بمشاركة الرسميين الصحيين الحكوميين، والخبراء الصحيين من السكان الأصليين، وغيرهم من الأشخاص المعنيين، بغية وضع مشاريع وبرامج عملية. ويمكن أن تعتمد هذه الاجتماعات على الممارسات الجيدة القائمة ومبادرات السكان الأصليين في مجال الصحة، ويمكن أن تعزز المشاركة للممارسات الصحية للسكان الأصليين وغير الأصليين.

١٦٠- وأعرب الفريق العامل عن قلقه بشأن برنامج تنوع المجين البشري، ولا سيما النقص في المعلومات المتيسرة للشعوب الأصلية التي يستهدفها المشروع. واعتبر أنه ينبغي وقف برنامج تنوع المجين البشري الى أن يصبح جميع السكان الأصليين المتأثرين على اطلاع تام، وأنه ينبغي الحصول على موافقتهم الحرة قبل استئناف المشروع. وينبغي احترام قرار أي شخص من السكان الأصليين أو مجموعة منهم بعدم التعاون مع المشروع.

١٦١- وقرر الفريق العامل متابعة النظر في موضوع الصحة والشعوب الأصلية بوصفه بنداً فرعياً من بند جدول الأعمال "استعراض التطورات".

١٦٢- وعلى ضوء خبرته في دورته الرابعة عشرة والتعليقات المقدمة من المشتركين، قرر الفريق العامل أن يركز على البند الفرعي الأول من بند جدول أعماله "استعراض التطورات" على مسألة "الشعوب الأصلية: الأرض والبيئة". وفي هذا الشأن، قرر أنه ينبغي للجنة الفرعية أن تسعى الى الحصول على معلومات من الحكومات، والوكالات المتخصصة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات السكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، وأن تتاح في ورقة للمعلومات الأساسية في دورته المقبلة.

١٦٣- وقرر الفريق العامل، رهناً بتصديق اللجنة الفرعية على التوصية الواردة في الفقرة السابقة، أن يطلب من الرئيسة - المقررة إعلام مجلس أمناء صندوق التبرعات للسكان الأصليين بأن تبرز الدورة الخامسة عشرة المسائل الصحية المتعلقة بالشعوب الأصلية: الأرض والبيئة، كي يراعي المجلس تلك المعلومات عندما ينظر في التطبيقات بالنسبة للصندوق.

جيم - المحفل الدائم

١٦٤- لاحظ الفريق العامل أن العديد من ممثلي السكان الأصليين ووفود الحكومات المراقبة قد أعربوا عن رأيهم بوجوب إنشاء المحفل الدائم المقترح على أعلى مستوى ممكن داخل منظومة الأمم المتحدة، وألا يكون المحفل المقترح بديلاً للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين.

١٦٥- وركز الفريق العامل على أهمية الاستعراض الجاري لآليات وإجراءات وبرامج الأمم المتحدة القائمة، وأعرب عن أمله في أن تسهل هيئات الأمم المتحدة المعنية ووكالاتها إكمال الاستعراض عن طريق توفير المعلومات اللازمة.

١٦٦- وأعرب الفريق العامل عن تقديره لحكومة شيلي لعرضها استضافة حلقة العمل الثانية بشأن المحفل الدائم المقترح، على أن تعقد في ذلك البلد في أوائل ١٩٩٧.

دال - العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

١٦٧- رحب الفريق العامل ببرنامج الأنشطة الشامل للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٥٧/٥٠، وأعرب عن ارادته في التعاون مع منسق العقد، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، في تحقيق البرنامج.

١٦٨- وأخذ الفريق العامل علماً بقرار منسق العقد بتشكيل فريق استشاري لصندوق التبرعات للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وكذلك المبادئ التوجيهية للصندوق التي أعدها الفريق الاستشاري والمشاريع التي وافق عليها المنسق.

١٦٩- كما أخذ الفريق العامل علماً بالملاحظات والاهتمامات التي أعربت عنها بعض الحكومات ومنظمات السكان الأصليين بشأن الترتيبات المالية والإدارية لصندوق التبرعات للسكان الأصليين، وقرر أن يوصي الى اللجنة الفرعية بأن تطلب الخدمات المناسبة من الأمم المتحدة لإنشاء حسابين منفصلين لصندوق التبرعات

للعقد الدولي ولصندوق التبرعات للسكان الأصليين، وإذا أمكن نقل الإدارة المالية للصندوق من نيويورك الى جنيف لتأمين الشفافية وتسهيل الإدارة من جانب مركز حقوق الإنسان، وإنشاء عضوية مختلفة للهيئات التي تبدي المشورة لهذين الصندوقين.

١٧٠- وأخذ الفريق العامل علماً بالرأي الذي عبرت عنه الشعوب الأصلية بوجوب تحسين المعلومات عن الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بالشعوب الأصلية، وقرر أن يوصي اللجنة الفرعية ومنسق العقد بأن ينظم مركز حقوق الإنسان حلقة عمل للصحفيين من السكان الأصليين، بمشاركة الدوائر المختصة في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والأشخاص.

١٧١- وقرر الفريق العامل أن يجري، في دورته الخامسة عشرة، استعراضاً مستفيضاً للأنشطة المخططة والمنفذة فعلياً بموجب برنامج أنشطة العقد أثناء السنوات الثلاث الأولى.

١٧٢- وأعرب الفريق العامل عن قلقه بشأن احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم (٩ آب/أغسطس) ولا سيما لغياب ممثلي السكان الأصليين في اليوم الدولي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقرر أن يوصي بأن تطلب اللجنة الفرعية من الأمين العام بأن يجري مشاورات مع السكان الأصليين الممثلين في الدورات الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة حول ما إذا كان ينبغي تقديم الاحتفال باليوم الدولي الى ١ آب/أغسطس، بحيث يتطابق مع الدورات السنوية للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين.

هاء - دراسة المعاهدات

١٧٣- ركز العديد من ممثلي السكان الأصليين على أهمية الدراسة الجارية بشأن المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة التي يعدها المقرر الخاص، السيد ألفونسو مارتينيز، وقالوا إنهم يترقبون التقرير الثالث والنهائي عن الأعمال الجارية.

١٧٤- واستمع الفريق العامل باهتمام كبير الى المقترحات والآراء المتعلقة بدراسة المعاهدات، بما فيها الاقتراح بأن يدرس المقرر الخاص الأهمية المعاصرة للعقيدة التاريخية المتعلقة بمبدأ "الأرض بلا مالك".

١٧٥- وشدد الفريق العامل على أهمية مقرر اللجنة الفرعية ١١٨/١٩٩٥، الذي أيدته لجنة حقوق الإنسان بمقررها ١٠٩/١٩٩٦، والذي أوصي فيه بأن يقوم المقرر الخاص بمهمة ميدانية لكي يدرس، في الموقع، الأهمية المعاصرة لمعاهدة تاريخية في أحد البلدان، بوصفها مثالاً عملياً يدرج في التقرير النهائي.

واو - الاجتماعات والمؤتمرات والمسائل الأخرى

١٧٦- وأعرب الفريق العامل عن تقديره لحكومة كندا لاستضافتها الحلقة الدراسية للخبراء بشأن حقوق الأرض والشكاوى للسكان الأصليين المعقودة في وايت هورس في آذار/مارس ١٩٩٦. وأعرب عن تأييده للاستنتاجات والتوصيات التي أبدتها حلقة الخبراء، ولاحظ الأهمية القصوى للشعوب الأصلية والحكومات في إيجاد حلول لمشكلة الأرض، مقبولة من الطرفين.

١٧٧- وقرر الفريق العامل أن يوصي الى اللجنة الفرعية بإجراء دراسة، وفي هذا الشأن تعيين مقرر خاص للقيام بدراسة شاملة لمشكلة الاعتراف بالحقوق في الأرض للسكان الأصليين واحترامها. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي أن توفر هذه الدراسة تقييماً مفصلاً ومنقحاً لحالة الجهود الرامية الى تأمين حقوق السكان الأصليين في الأرض والمشاكل التي لا تزال قائمة بهذا الشأن.

١٧٨- وقرر الفريق العامل أن ينظر، في دورته الخامسة عشرة، في المسائل التالية بوصفها بنوداً مستقلة من بنود جدول الأعمال: "أنشطة وضع المعايير"، بما في ذلك بند فرعي بعنوان "مفهوم الشعوب الأصلية"؛ "استعراض التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية"، بما في ذلك بندان فرعيان معنونان "الشعوب الأصلية: الأرض والبيئة" و"الشعوب الأصلية والصحة"؛ "المحفل الدائم للسكان الأصليين"؛ "العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم"؛ "المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين"؛ "مسائل أخرى".

١٧٩- وأعرب الفريق العامل عن تقديره العميق للأمانة للتحضيرات لدورته الرابعة عشرة، وخاصة الوثائق المتاحة للمشتركين، وطالب بإعداد شروح لجدول الأعمال لدورته الخامسة عشرة والدورات التالية، كما كانت الحال في السنوات السابقة.

- - - - -